

# منهج

"دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية"

## 1- المقدمة النظرية

الدكتور برهان غليون

1996/7/23

مسودة أولية. لا يجوز نشر هذه المخطوط كلياً أو جزئياً إلا بإذن رسمي من الجماعة العربية للديمقراطية

## منهج دراسة الديمقراطية في المجتمعات العربية

د. برهان غليون

### مقدمة نظرية :

بالرغم من المكانة المتعاضمة التي بدأ مفهوم الديمقراطية يحتلها في الأدبيات السياسية العربية منذ أكثر من عقد ، لا تزال الدراسات المعمقة والعلمية في هذا الموضوع محدودة إن لم نقل منعدمة في العالم العربي . تسري هذه الملاحظة على ميدان العمل النظري المتعلق بدراسة طبيعة الحركة الديمقراطية والمطالب الديمقراطية المتنامية كما تسري على ميدان الممارسة العملية وتحليل السياسات الجديدة التي يتم تطويرها اليوم في العديد من الأقطار العربية من قبل الحركات السياسية والحكومات التي تسعى إلى التأقلم مع ما ينبغي أن نسميه سيطرة المناخ الديمقراطي على الصعيد العالمي .

وتقتضي بلورة منهج ناجح لدراسة المسألة الديمقراطية في المنطقة العربية الإجابة على بعض الأسئلة أو التساؤلات الأساسية ، وفي مقدمتها تحديد الدافع لدراسة الديمقراطية اليوم في العالم العربي ، والأغراض التي تتوخاها مثل هذه الدراسة ، والتعريف الإجرائي ، أي المعتمد في البحث، للديمقراطية .

### 1- الدافع للبحث في الديمقراطية

من الأسئلة الكثيرة التي تطرح على كل من يهتم بالديمقراطية في العالم العربي اليوم سؤال مهم لا يمكن القفز عليه ، وهو هل تشكل الديمقراطية أولوية من أولويات السياسة العربية ؟ وبأي معني هي كذلك ؟ هل تتبع أولويتها من أنها أصبحت مطلبا رئيسيا وشاملا لدي جميع أعضاء المجتمعات العربية ، أو لدى أغليبتهم على الأقل أم أنها تشكل مدخلا إلزاميا لمواجهة الأولويات الأخرى ؟ وهل هناك حاجة بالفعل إلى الديمقراطية ، أم أن الحديث المتواصل عنها يهدف إلى التغطية على الحاجات الحقيقية ، ويساير نزعة عالمية لتحويل شعار الديمقراطية إلى عقيدة هيمنة دولية ؟ وهل هناك فرص تاريخية موضوعية لتحقيقها؟ أم أن الكلام عنها جزء من الطوبى والحلم بنظام وقيم وسلوكيات ليس هناك أي أمل بالوصول إليها ؟ باختصار ما هي شرعية الحديث عن الديمقراطية اليوم في الأقطار العربية ؟

من البداية نقول إن شرعية البحث في الديمقراطية في العالم العربي لا تتبع من مساندة نزعة دولية سائدة، كما أنها لا تقوم على أي اعتقاد بأن مبدأ الحرية وقيمها أصبحتا مطالب الأغلبية في المجتمعات العربية . فالديمقراطية التي نتحدث عنها المؤسسات الدولية هي جزء من استراتيجية الهيمنة والاحتواء العالمية . والأولويات التي تخضع لها أغلبية الطبقات في البلاد العربية لا تزال تتراوح بين تحقيق الحاجات الأساسية ، بما تتضمنه من عدالة وإعادة توزيع للثروة ومن تحقيق المطالب الوطنية ، بالمعني

القطري وبالمعنى القومي معا . ومن هذه المطالب أيجاد حل متوازن للنزاع العربي الإسرائيلي ، يضمن الحقوق الفلسطينية والعربية معا ويحصن العالم العربي أمام تفاقم هيمنة التحالف الإسرائيلي الأمريكي . ومنها أيضا بلورة خطط ناجحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن شرعية الحديث في الديمقراطية تنبع هنا من الاعتقاد الأول بأن نقطة الانسداد الرئيسية في مسار تحقيق المجتمعات العربية لأهدافها الاجتماعية والوطنية والأمنية ، بما في ذلك بناء علاقات التضامن والتعاون والتكامل بين بلدان المنطقة ، تكمن في طبيعة السلطة القائمة وبنيتها الراهنة . فهي مستمدة إذن من إرادة الإصلاح والتجديد والتطوير السياسي التي يتوقف عليها مستقبل التطور العربي نفسه . وعندما نتحدث عن إرادة الإصلاح فنحن نعني في الوقت نفسه طبيعة هذا الحديث في الديمقراطية ، وطبيعة القوى المحدودة التي يمكن أن تدرك أهمية المدخل الديمقراطي لمواجهة تحديات النمو والتطور في البلاد العربية . وليس من الصعب على المراقب السياسي أن يلاحظ اليوم أن المعارضة الرئيسية للنظم القائمة ليست ديمقراطية النزعة . بيد أن غياب التوجه الديمقراطي عنها لا يعبر بالضرورة عن قيمه استثنائية بقدر ما يعكس نقصا سياسيا في هذه المعارضة نفسها . إن الديمقراطية تطرح هنا باعتبارها محاولة لبناء قاعدة جديدة في التعامل بين الأطراف الاجتماعية والسياسية المتنازعة في الساحة العربية ، تقطع مع قاعدة التسلط والهيمنة واحتكار السلطة والرأي والقرار أو مصادرة حقوق وإرادة المواطنين ، بل إعاقة مسار تكوين المواطنة والدولة الوطنية معا . وبوصفها كذلك فهي ليست بديلا لأي برنامج وطني أو اجتماعي . وهي لا يمكن أن تدعي تقديم أي حل للمشاكل العميقة التي تتخر المجتمعات العربية ، بقدر ما تطمح إلى خلق مناخ وسلوك عام وقاعدة قانونية وأخلاقية في التعامل بين الأطراف والبرامج المتنازعة . إنها مطروحة هنا كإطار لتقويم السياسة لا كسياسة بديلة .

ولذلك لا يضير المنادون بتطبيق القاعدة الديمقراطية أو الديمقراطية كقاعدة سياسية ، أن لا تكون الغالبية الساحقة من السكان مدركة بعد لأهمية مثل هذه القاعدة في تجنب البلاد مخاطر الحروب الأهلية . وذلك أن من طبيعة نظام احتكار السلطة والثروة والكلام أن يدفع بقدر ما يقوم بتعميق التناقضات ، إلى أن تكون المعارضة الفعالة مشابه له في الطبيعة والصورة . فلا يمكن إدراك مشروعية الحديث في الديمقراطية والعمل من أجلها إلا من منظور الخروج من دوامة الاستبداد والاستبداد المضاد ، أي من منظور كسر الحلقة المفرغة ، وبناء أساس جديد للعلاقات الوطنية . ومن هذه الزاوية ، تشكل الفكرة الديمقراطية أساسا لحركة تغييرية وإصلاحية تتجاوز في غايتها الأهداف الاجتماعية القطاعية للفئات المحرومة . إنها تعبر عن البحث عن أفق جديد للعمل والممارسة السياسية والوطنية . وهي تعبير عن إرادة سياسية لا تكريس لواقع قائم أو تبرير له . وهذا يعني أنه ولو أن محتوى الديمقراطية السياسية

وتعريفها مسبق التحديد ، فإن مضمونها الاجتماعي والعقدي ليس محددًا مسبقًا ، ولكن مرهون بطبيعية القوي الاجتماعية والفكرية التي ستدخل في معركة الديمقراطية وتخوض غمارها .

## (2) - أغراض الدراسة :

من الواضح أن هذه الدراسة ليست من النوع النظري ، فهي لا تقصد إلى بناء نظرية جديدة في الديمقراطية انطلاقًا من دراسة التجربة العربية - وهو أمر مستحيل في إطار حصر الدراسة في منطقة إقليمية أو دائرة حضارية واحدة ومتميزة على كل حال . كما أنها لا تهدف إلى التحقق من صدقيه نظرية علمية معينة ، ومن باب أولي إلى تأكيد صدقيه عقائدية أو فكرة سياسية معينة . وهي لا ترمي أخيرًا إلى تحليل نظام ديمقراطي عربي قائم وفهم آليات اشتغاله وخصائصه بالمقارنة مع النظم الديمقراطية الأخرى القائمة في العالم .

إن الأغراض الرئيسية لهذه الدراسة هي الكشف : (1) عن أسباب تعثر الديمقراطية في المجتمعات العربية و(2) عن العوامل المادية والمعنوية التي يمكن ان تساهم في تحول النظم السياسية العربية الراهنة نحو الديمقراطية ، أو في تجاوزها في اتجاه تحقيق التحول الديمقراطي بشكل عام أو بهدف الوصول إلى خلاصات تحدد نمط الإصلاحات والتعديلات الضرورية في مستوي الدولة والقوى الاجتماعية والثقافة السياسية حتى يمكن السير بالنظم السياسية العربية الراهنة نحو الديمقراطية . أي أن على الدراسة أن تجيب على السؤال التالي : كيف يمكن تطوير المسيرة الديمقراطية في المجتمعات العربية ؟ ولا ينفصل تحقيق مثل هذا الهدف عن تكوين وعي علمي ، أي واقعي وعملي وصحيح ، بقضايا التحول الديمقراطي العربي .

## (3) المفهوم النقدي للديمقراطية :

من الواضح أن البحث في الديمقراطية لا يهدف هنا إلى الكشف عن المضمون الأخلاقي الذي جعل من الحرية قيمة أولى في الحياة السياسية للمجتمعات البشرية ، كما أنه لا يهدف إلى تفسير العوامل التاريخية التي سمحت بالانتقال من مفهوم السلطة المطلقة الدينية أو المدنية نحو مفهوم المشاركة الشعبية وتقرير مبدأ المواطنة . فالديمقراطية التي تبدو لنا في متناول اليد بالنسبة للمجتمعات البشرية الراهنة كافة ، كانت بالتأكيد ثمرة ثورة أخلاقية ، أقصد في مستوي القيم الاجتماعية ، وثورة سياسية تمس رؤية المجتمعات لمبررات اجتماعها ووجودها المشترك كما تشمل رؤية الفرد لدوره ومكانته وموقعه في تقرير مصير هذا الاجتماع السياسي . لكن ما كانت تحتاج ولادته إلى ثورة وطفرة تاريخية في القرون الماضية ، أصبح من الممكن اليوم عن طريق النقل والتعميم البسيط . فلا يختلف أمر الديمقراطية في هذا

المجال عن أمر الصناعة التي ولدت في سياق مخاض الرأسمالية الصعب والمعقد قبل أن يصبح من الممكن ببساطة نقل تقنياتها وشروط توطينها إلى كافة المجتمعات . بيد أن الحديث عن تبلور مفهوم تاريخي للديمقراطية لا ينبغي أن يدفع إلى النظر إلى الديمقراطية كما لو كانت نموذجا نظريا جاهزا لا يحتاج إلا إلى تطبيقه في الواقع . فكما كانت ثمرة التاريخ لا تزال الديمقراطية تخضع للتاريخ وتتكيف مع معطياته . إن مفهوم الديمقراطية في الأقطار العربية ليس منفصلا عن طبيعة الطلب الديمقراطي ، والجماعات التي تعلنه ، والسياقات الجيوسياسية والتاريخية التي تظهر فيها .

فلا يوجد المفهوم أبدا كمفهوم ناجز وجاهز وثابت . ومن وظائف المعجميات أن تظهر تطور المعاني التي يتخذها المفهوم عبر التاريخ وتغير البقاع والأقطار . لكن حتى نمسك بعناصر هذا التطور والتبدل في المفهوم ينبغي أن نتجاوز الكتب من حين إلى آخر ونتحاور مع الأحياء ، أي أن نسعى إلى إعادة اكتشافه من خلال استعمال المجتمعات الخاصة ، وهنا المجتمعات العربية له . وعندئذ سوف نجد أنفسنا أمام مفهوم حي ، أي متغير ومتبدل ، يعكس تبدل قيم المجتمعات ومطالبها وشروط وجودها . وهذا المفهوم الحي ، المعاش ، أي ما تفهمه المجتمعات العربية اليوم ، على مستوى النخب والجمهور العام ، من كلمة الديمقراطية ، وما يمكن لهذه الكلمة أن توحى لها به ، هو الذي يتحكم بوعي المجتمعات السياسي وسلوكها أفرادا وجماعات إزاء ما نسميه المسار الديمقراطي والعمل الديمقراطي والنظم الديمقراطي . ويخطئ من يستهين بتبدل هذا الفهم للمفهوم ، أو تبدل محتوى المفهوم . ويخطئ كذلك من يرفض الاعتراف بهذا التبدل في المفهوم ، ويصر على الرجوع المطلق لمفهوم نموذجي تجريدي جامد ينظر إليه كمعيار وحيد للواقع أو كأداة وحيدة ناجحة للبحث والتحليل . كما يخطئ من يعتقد أن هذا التبدل تعبير عن انحطاط وتخلف أو تأخر ثقافي ، وأن العمل من أجل تخفيض الأمية الثقافية السياسية كفيل بإرجاع الأمور إلى نصابها . ومما ينطبق على مفهوم الديمقراطية النظرية ينطبق بالمثل على مفاهيم النظام الديمقراطي والحركة الديمقراطية وما يتعلق بها من قيم وسلوكيات ومقاصد .

ولا يعني هذا غياب أي مفهوم جامع ، أي مشترك أيضا للديمقراطية ، وإلا امتنع البحث العلمي بالمعنى الحرفي للكلمة . المقصود أن المفهوم ليس نظرية جاهزة وناجزة أي صنما جامدا ، ولكنه بناء حي وأداة متغيرة بتغير الواقع الذي يسعى العقل إلى حل رموزه وتحويله . إن القاعدة المثلى في هذا المجال هي تبني أبسط قبول للمفهوم ، على شرط أن لا يخل كما قلنا بجوهره . وفي نظري أن الاصطلاح الأبسط الذي تختفي بعده إمكانية الحديث عن ديمقراطية أو عن ظاهرة ديمقراطية ، يتضمن المبادئ الثلاثة التي ذكرناها . فهذه المبادئ لا غني عنها من أجل قيام أي نظام سياسي يتسم بسمة الديمقراطية . فالتعددية التنظيمية والفكرية التي تعبر عن المصالح والرؤى الاجتماعية المختلفة، والاعتراف بالحريات الأساسية

تمثل بالنسبة للقوى السياسية المتداولة ما يمثله السوق الحر بالنسبة للقوى الاقتصادية . والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات العامة أساس لتجسيد مبدأ الشعب مصدر السلطات وإشراك الجميع في تقرير مسألة السلطة ، والسماح بتجديد المصالح وتعديلها ومنع الصدام بين الأطراف الاجتماعية . وسيادة القانون قاعدة أساسية لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد ، وبالتالي تكوين الجماعة كجماعة وطنية متساوية وحررة قائمة فوق الجماعة العصبوية الطائفية أو القبلية . وقد يكون التداول السلمي للسلطة سريعا أو بطيئا ، قويا أو متعثرا ، مستمرا أو منقطعا ، كاملا أو مثلوما ،

ولكن المهم أن يكون مقبولا وممارسا بصورة عامة من قبل القوى السياسية . ويسري الأمر نفسه على عنصر الحريات والتعددية السياسية . فقد تكون مطلقة أو محدودة ، قوية أو ضعيفة لكن الأصل أن تكون قاعدة مبدئية في تنظيم القوى الاجتماعية . وكذلك الأمر بالنسبة للقانون . وهذه العناصر متلازمة إذا فقد أحدها فقدت العناصر الأخرى قيمتها . فالافتراح العام من دون تعددية سياسية ، أي السماح بوجود قوى سياسية منظمة وشرعية لا معنى له ، والتعددية من دون وجود الحريات الفكرية والسياسية التي تسمح ببلورة السياسات والبرامج ومن ورائها المصالح والقوى الاجتماعية والسياسية تصبح زينة شكلية ، ووجود الحريات مع منع التداول الطبيعي والسلمي للسلطة أو إلغاء التنظيمات الحزبية يعني خلق التوترات العنيفة التي لا يمكن أن تقود إلا إلى النزاعات الأهلية . ووجود الحرية والتعددية والانتخابات العامة من دون تطبيق القانون وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع يقود إلى الفوضى أو إلى سيطرة العصبيات اللاسياسية ويلغي مفهوم الوطنية نفسه والمواطنة .

وفائدة مثل هذا التعريف أنه يسمح لنا بالتمييز داخل النظم الديمقراطية بين درجات مختلفة من التحول الديمقراطي . فهذه الدراسة تنطلق من فكرة أن الديمقراطية مسيرة تحول طويلة ومستمرة وليست نظاما يولد منذ البداية كاملا وناجرا . وأن هناك خطوات ومراحل يمكن ملاحظتها في التطور الديمقراطي ، ومن المفيد جدا للبحث العلمي أن لا يتجاهلها ، ولا ينكر على أي عنصر مهما كان بسيطا وجزئيا في مسيرة التحول هذه حقه من الاعتبار . فليس هناك ديمقراطية نموذجية . إن تركيب العناصر الثلاثة التي ذكرناها هو الذي يحدد طبيعة الديمقراطية القائمة ، وقوتها وضعفها وشكليتها أو عدم شكليتها وارتباطها بالمجتمع أو تحولها إلى نظام هامشي يقتصر على فئة محدودة من فئات النخبة . بل أكثر من ذلك ليس هناك قطيعة مطلقة بين النظم غير الديمقراطية والديمقراطية .

فالديمقراطية من حيث الواقع التجريبي لا تتطابق مع الفكرة الوطنية ، إذ من الممكن وجود ديمقراطية تستثني فئة أو فئات اجتماعية عديدة من المشاركة فيها . وفي هذه الحالة ينبغي التذكير بطبيعتها ولكن لا يمكن نفي مفهوم الديمقراطية مثلا عن الديمقراطية الأثينية التي كانت ديمقراطية الأحرار ضد العبيد .

أما التأكيد على الديمقراطية بمفهومها الذي ينص على ضرورة مشاركة جميع المواطنين دون تمييز ، فهو نابع من مفهوم القومية والتكوين القومي ، أي من مفهوم القومية بمعنى المواطنة وليس من المفهوم الخاص بالديمقراطية . والقومية هي التي طورت الديمقراطية إلى ديمقراطية حديثة شاملة . لكن بقدر ما أن من الممكن ملاحظة غياب وجود مثل هذه القومية – المواطنة هنا وهناك من الممكن أيضا تصور ديمقراطية حصرية أو استبعادية سواء فيما يتعلق بالجماعات المخالفة في العقائد او في الأصول القومية، ولا تتطابق الديمقراطية كذلك مع فكرة العدالة الاجتماعية . فمن الممكن قيام ديمقراطية غير حساسة أبدا للقضية الاجتماعية ، بل قائمة على تشجيع التمايز والتراكم الخاص للثروة ، وهو منطق الليبرالية العميق . وفي هذا الحال ليس من المستحيل أن تتحول الديمقراطية إلى وسيلة لتعميق الفوارق بين الطبقات وزيادة حجم الفئات المهمشة من المجتمع . وهذا نوع آخر من الديمقراطية موجود اليوم في العديد من الأقطار الأمريكية اللاتينية . ولا يغير من ذلك أنه في شروط العالم الثالث يمكن لمثل هذا التهميش أن يتحول إلى قنبلة موقوتة تقضي على الديمقراطية ، أو أنه يضع موضع الشك مبدأ التداول السلمي بما يخلقه من توترات اجتماعية تدفع نحو ثورات وتمردات شعبية متكررة. لكن من الممكن تصور نموذج يقترن فيه تداول السلطة بين النخب المدنية السائدة مثلا مع حرب مستمرة بين الدولة " الديمقراطية " والأرياف الفقيرة والمعدمة .

والقصد من ذلك أن نفصل حقيقة الديمقراطية كنظام سياسي عن النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم وقيمه الذاتية قبل أن ندرس عن قرب حقيقة الارتباط الضروري اليوم في هذا البلد أو ذاك بين النظم الثلاثة : الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . فمن المؤكد مثلا أن هذا الارتباط لا يطرح نفسه كمشكلة في الأقطار الصناعية المتقدمة التي يسمح لها وضعها الاقتصادي المستقر أن تدمج في الاقتصاد الوطني الفئات المهمشة ، أو تقضي على التهميش . والأمر مختلف في الأقطار الفقيرة . إذ أن نزوع النخب المحلية إلى مجارة نخب العالم المصنع في نمط حياتها واستهلاكها ، مع افتقارها للإمكانيات يدفع إلى تركيز شديد في الثروة الوطنية لصالح فئة قليلة من السكان . وليس من الممكن في هذه الأقطار ضمان الحد الأدنى من الاستقرار للنظام السياسي الديمقراطي إذا لم يقترن بسياسات اقتصادية مقصودة وإرادية لتخفيف الفوارق بين الطبقات ومحاربة النزعة القوية نحو تهميش الأغلبية .

والهدف من كل ذلك أن نقول أن ما نقصده بالديمقراطية في الأقطار العربية ليس الثورة الأخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بها ولكن الثمرة الظاهرة والمتجسدة منها ، أعني الديمقراطية من حيث هي قاعدة ممارسة السلطة السياسية حسب مبادئ ثلاثة : مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية كمقوم أساسي للحياة الاجتماعية وللإجماع السياسي، بما يتبعه من حق التنظيم والتعبير والمعارضة السياسية وبالتالي التعددية ؛ ومبدأ التداول السلمي للسلطة حسب قواعد إجرائية معروفة وحق

الأغلبية في تسلم المسؤولية العمومية وهو ما يفترض في التصور الراهن للديمقراطية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ، مباشرة أو على مراحل ؛ ومبدأ المساواة الذي تجسده الدولة القانونية التي تضمن المساواة والتكافؤ في الفرص بين جميع الأفراد وتجعل من القانون النابع من السلطة التشريعية المنتخبة المرجع الرئيسي في التعامل مع الأفراد فيما بينهم وفي تعاملهم مع الدولة ومؤسساتها، وهو ما يعني إخضاع كل الأعراف النابعة من القرابة الطائفية أو القبلية للقانون العام ، وهو أساس تكوين المواطنة والمواطن في مقابل الأخوة في الدين أو الدم . فمن دون هذا المبدأ الثالث يمكن بسهولة للحريات والانتخابات أن تتحول إلى وسيلة لسيطرة طائفة أو قبيلة على الحياة السياسية وتدمير الهدف الأعظم للفكرة الديمقراطية ، وهي بناء قاعدة جديدة للتضامن الاجتماعي ، وبالتالي جماعة جديدة هي ما نسميه الجماعة الوطنية . فلا يمكن فصل الديمقراطية إذن كنظام سياسي عن مفهوم المواطنة كنمط جديد للعلاقة بين أفراد الجماعة الواحدة. إن هذه المبادئ الثلاث هي المؤشرات الرئيسية على التحول في الممارسة الديمقراطية على مستوى السلطة العامة مثل ما هي الحال على مستوى سلوك الفئات الاجتماعية المتنازعة . والدستور هو الذي يحدد المضامين العينية والآليات العملية والضمانات الفعلية لتحقيق هذه القيم الرئيسية فكل ديمقراطية هي بالضرورة دستورية .

#### **( 4 ) المقاربة المنعددة :**

يسيطر اليوم على منهج دراسة الديمقراطية في الأقطار العربية منهجين متقاربين ، الأول هو ذلك الذي يركز على العوامل الثقافية ، من دين وثقافة وتقاليد تاريخية ويتمحور حول دراسة الثقافة السياسية للشعوب ، وهو منهج ثقافوي واسع الانتشار ، أما المنهج الثاني فهو الذي ينطلق من دراسة المجتمع المدني وطبيعة المؤسسات التي تنظم حياة هذا المجتمع ليصل إلى فهم إشكاليات الديمقراطية . وغالبا ما يقود الطريق المسدود الذي يقود إليه المنهج الأول مباشرة إلى المنهج الثاني والعكس . وفي جميع الأحوال ينظر إلى الديمقراطية هنا كنظام جاهز ، وينتظر منه أن ينزل من صلب الثقافة والمجتمع المدني العربي كما تنزل البيضة من الدجاجة بعد أن تنضج . ويتجاهل هذا المنهج أن الديمقراطية لم تنبع من ثقافة أي مجتمع أصبح ديمقراطيا فيما بعد بقدر ما جاءت نتيجة القطيعة والطفرة التي طرأت على ثقافته التقليدية والفرسطوية . لكن الخطر الأكبر في مثل هذا المنهج هو ما يضيفه من طبيعة لا تاريخية وتجريدية لإشكالية الديمقراطية ، وإيحائه بأن الديمقراطية نظاما ناجزا إما أن يكون موجود بالقوة في الثقافات الوطنية ينتظر استخراجه أو أنه غير موجود ولا أمل في الحديث فيه .

إن الديمقراطية ليست بذرة موجودة في الثقافة الخاصة بأي شعب ولكنها حاصل تضافر عوامل متعددة داخلية وخارجية ، مادية وذاتية ، تدفع إلى إحداث طفرة في النظام السياسي القائم ، وهي التي ينبغي الكشف عنها ودراستها . ومن الممكن للنظام السياسي أن يعيش ويستمر من دون أن يتحول إلى نظام



ديمقراطي كما يمكن لنظام سياسي استبدادي أن ينتج بعد انهياره ، وكرد عليه نزوعا ديمقراطيا قويا . وليس المطلوب من الدراسة ، مصادرة التاريخ السياسي للمجتمع بحجة البحث عن الديمقراطية فيه ، ولكن دراسة عوامل واحتمالات التطور نحو الديمقراطية في هذا التاريخ ، أي تحليل الواقع كما هو والنزاعات والتوازنات والمطالب المتميزة والمتعددة والمتباينة التي تكون حقيقة هذا الواقع السياسي الخاص بكل مجتمع . فالديمقراطية ليست ظاهرة لا تاريخية ، وليست ظاهرة موضوعية حتمية ، ولكنها تعبير عن حركة سياسية اجتماعية . وعندما نتحدث عن حركة سياسية اجتماعية فهذا يعني أمرين أو مجموعتين من العوامل : العوامل الذاتية التي تعين للحركة أهدافها وقيمها والغايات التي تتنازل إراديا من أجل تحقيقها ، تغيير الواقع الموضوعي نفسه للوصول إليها ، والعوامل الموضوعية التي لا تقوم أي حركة متميزة ومنظمة من دونها ، أي البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تخلق الحركة وتشرط تطورها وتعين أفاق عملها وتاريخيتها العميقة والطويلة . وتكمل مجموعتا العوامل بعضهما بعضا ، كما يتوقف أثر كل واحدة منهما على الأخرى . فالديمقراطية هي ثمرة تفاعل وتنازع هاتين المجموعتين معا لا ثمرة عمل واحدة منهما . وإذا لم يجتمعا معا لا يمكن إحداث أي تقدم حقيقي على هذه الجبهة السياسية. والقول بتوقف فاعلية العوامل الذاتية على وجود بعض الظروف الموضوعية يعني أن المسألة ليست إرادية ، وإن كان للإرادة دور أساسي فيها . والقول بتوقف فاعلية العوامل الموضوعية على توفر الإرادة والوعي الديمقراطي يعني أن الشروط الموضوعية ليست مرادفة لحتميات صارمة لا إنسانية ولا اجتماعية . فقد يسمح النضج النظري والسياسي بإحداث تغييرات ديمقراطية سريعة تساهم في إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الاستثمارات على ميادين الإنتاج المختلفة وتخفيض الفوارق بين الطبقات ، أي في تغيير الشروط الموضوعية لممارسة الديمقراطية . وبالعكس قد تساهم الظروف الموضوعية المفاجئة أو الناشئة عن تراكمات بطيئة في إحداث طفرة فكرية. وهذا يعني أخيرا أن الديمقراطية ليست نظاما سياسيا مستقلا كل الاستقلال عن غيره من النظم الاجتماعية ، ولا يمكن أن يوجد من دون محتوى اجتماعي وثقافي خاص به . ويقوم منهج دراسة الديمقراطية المقترح على ركيزتين، الأولى هي تبلور المنهج الثقافي والانثروبولوجي والسياسوي معا وتبني منهج المقاربة المتعددة التي تقترض وجود تفاعل كبير بين مختلف مستويات البنية الاجتماعية في إحداث أي طفرة في النظام ، سياسية كانت أم اجتماعية أخرى. ولا يعني منهج المقاربة المتعددة وضع التحليلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية جنبا الى جنب ، ولكنه يشير الى عدم الاكتفاء بالتحليلات السياسية من اجل فهم ظاهرة تتجاوز في امتدادتها حقل السياسة بالمعنى الضيق للكلمة حتى لو انها مثلت جزءا لا يتجزأ منها . ان المقصود هو الاستفادة في التحليلات السياسية من معطيات العلوم الأخرى لا التسوية بين مختلف التحليلات والمستويات العلمية . والركيزة

الثانية هي رفض الطوباوية والتجريدية التي تنشأ من الاعتقاد بأن الديمقراطية نموذجاً عالمياً وحتمياً والعمل بالعكس من ذلك على تحليل آليات وجدليات التراكم والقطيعة التي تقود إلى بلورة العوامل الموضوعية لنمو الحركة الديمقراطية، مما يعني أن موضوع الدراسة ليس تطبيق نموذج جاهز على مجتمعات تبدو ممتدة سياسياً ولكن بالعكس الانطلاق من الحياة السياسية الفعلية لهذه المجتمعات للكشف عن محاور تطورها ورؤية العناصر التي يمكن أن تدفع في اتجاه ديمقراطية الحياة السياسية . إن الديمقراطية ليست تصوراً فحسب ولكنها حركة حية متحركة .

يستدعي منهج المقاربة المتعددة فحص الأثر المتبادل بين التحول نحو الديمقراطية بالمعنى المحدد الذي ذكرناه ( أي نحو الاعتراف بالحريات الأساسية، والإقرار بنظام للانتخابات العامة ، مهما كانت نقائصه ، وأسبقية القانون على العصبية القبلية والطائفية والجهوية ) ، وبين أنماط النظم الاجتماعية القائمة : نظام السلطة وبنيتها ، نظام توزيع الثروة والعلاقات بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية ، نظام الإنتاج أو نمط الاقتصاد السائد ، نظام التربية والتعليم والتوجيه والثقافة عموماً، نظام الإدراج في السياسة الدولية، أي موقع الدولة ووزنها ودرجة استقلالها أو نمط تحالفاتها في إطار النظام الدولي والاستراتيجية العالمية. ويدخل في ذلك أيضاً موقعها في النظام الإقليمي العربي .

والمطلوب هو معرفة ما إذا كانت هناك علاقة ، إيجابية أو سلبية ، بين نمط معين من السلطة السياسية ، ونمط معين من التوزيع الاجتماعي للثروة ونمط معين من البنية الاقتصادية ونمط معين من الثقافة القائمة،

ونمط معين من السياسة الخارجية ومن الموضع الجيوسياسي من جهة وبين إمكانات التحول الديمقراطي، من جهة ثانية . ويستدعي هذا العمل وجود فرضيات من دون أساسية ، يكون هدف البحث تأكديها أو نفيها أو تعديلها .

#### **1.4 ( البنية السياسية :**

وندرس من خلالها بشكل أساسي بنية الدولة في كل قطر من حيث هي كيان قانوني وإداري وسياسي . ويستدعي هذا دراستها من حيث بنيتها الإدارية ، المركزية أو اللامركزية ، ومن حيث بنيتها الدستورية وطبيعة السلطة القائمة البيروقراطية أو الأبوية ، الوطنية أو الطائفية ، ومن حيث موقعها وحجمها وقدرتها الذاتية .

كما ندرس من خلالها طبيعة السلطة وبنيتها وطرق ممارستها وعناصر استمراريتها وانسجام قواعدها والقوى المرتبطة بها ، والأهداف التي تخدمها ، والبنى أو الهياكل التي تقوم عليها ومدى قربها أو بعدها عن مؤشرات الديمقراطية الرئيسية . وسوف يساعدنا هذا على فهم كيف تستمر أنظمة الحكم الواحدة وما هي عوامل استقرارها ومرتكزات وجودها وحدود آمالها في البقاء . وأهمية هذه الدراسة

الخاصة ببنية الدولة والسلطة هي أن تقدم لنا صورة عن الشروط الموضوعية والهيكلية التي تحكم حركة القوى الاجتماعية والسياسية وتحدد لها هامش مبادرتها وحدودها ، أي الاكراهات والضوابط .  
والفرضية الأساسية التي يمكننا اعتمادها هنا هي التالية : كل ما زاد اعتماد الطبقة السائدة في وجودها ومكانتها وثروتها على موقعها في سلطة الدولة ، زاد نزوعها إلى الاستبداد وقلت فرص النمو الديمقراطي. ذلك أن الانفراد بالسلطة يصبح هنا مصدر التميز الطبقي والاجتماعي ، بقدر ما يصبح هذا التميز وسيلة لتأكيد المراتبية الاجتماعية الضرورية لتحقيق السلطة وتأكيد وحدة المجتمع . وإذا كانت الاستبدادية نابعة من تحكم الفئة السائدة بالدولة واستخداماتها لبناء نظام قسري يهدف إلى تحديد هامش مبادرة القوى الاجتماعية الأخرى وتكبيها ، وهذا هو محتوى الديكتاتورية الحقيقي ، فإن استراتيجية كسر سيرورة إعادة إنتاج هذا النمط الاستبدادي تقوم أساسا على تعبئة المجتمع ، أو تكوين نموذج الأمة – الجماعة في مقابل نموذج الدولة – الطائفة الذي يسيطر اليوم .

وهناك فرضية ثانية تتعلق ببنية السلطة السياسية ، ومفادها أن النظم التي تقوم السلطة فيها على أساس العصبية القبلية أو الطائفية ، أصعب على التحول والتطور من داخلها من النظم التي تقوم على أساس الحزب الواحد أو السلطة الفردية المطلقة أو الإليغازشية العسكرية . ذلك إن أي تحول فيها يهدد الموقع المتميز للقبيلة أو الطائفة نفسها ، ولا يمكن المساومة عليه كما هو الحال عندما يتعلق الأمر بامتيازات طبقية أو اجتماعية واضحة . هكذا يمكن التمييز مثلا بين أنظمة ملكية تعتمد القبلية وأخرى تستند إلى جهاز دولة بيروقراطية ، مثل ما هو عليه الحال في المغرب وعمان والأردن ، وأنظمة تستند إلى حزب سياسي واحد كما هو الحال في تونس ومصر والجزائر وأخري يغطي فيها الحزب سلطة عصبية طائفية أو خليطا من التكتل الطائفي العائلي أو الطائفي السياسي كما هو عليه الحال ربما في سورية والعراق والعربية السعودية .

## **(2.4) البنية الثقافية :**

وتشمل دراسة الثقافة السياسية كما تظهر من الأدبيات المنتشرة وفي المناهج التعليمية وعلى مستوى الرأي العام . وسوف يكون من الضروري لفهم جدلية التحول السياسي العربي في اتجاه الديمقراطية إجراء دراسة ميدانية أساسية في هذا المجال ، يعتمد فيها على دراسة عينة شعبية واسعة تمثل مختلف فئات السكان المهنية والعمرية والثقافية . ومن أهداف هذه الدراسة إجلاء المعاني المختلفة التي ينطوي عليها اليوم في الفضاء الثقافي العربي عموما وبالمقارنة بين أقطاره أيضا ، وعلى صعيد الجمهور والنخبة ، استخدام مصطلح الديمقراطية ، وتبيان ماذا تعني الديمقراطية بالنسبة لهذه الفئات وماذا تنتظر منها وما هي درجة إيمانها بها وإلى أي حد تتفق هذه المفاهيم المختلفة فيما بينها أو تتنافى . وكلمة المصطلح تعبر بحد ذاتها عن المقصود ، أي عن الكشف عما يصطلح عليه الرأي العام العربي على

مختلف تقسيماته ، في تعامله مع كلمة الديمقراطية . وسوف نكتشف في هذه الدراسة التناقضات التي تعيق تطور هذا المفهوم والانسدادات التي لا يشكل النقد إلا وسيلة لتجاوزها ، أي لتحرير مفهوم الديمقراطية كما هو موجود في الواقع ، من الاختلاطات والتشوشات التي تمنعه من الحركة والتقدم وتغذية وعي سياسي ديمقراطي شامل، أو إجماع ديمقراطي . فبهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نعيد في الواقع استنبات المفهوم في التربة الثقافية والسياسية العربية أي نعيد إحياءه ، أو نجعله بالأحرى مفهوما حيا بعد أن كان مفهوما ميتا ومجردا .

والفرضية في الثقافة تقول إن حظوظ التحول الديمقراطي تزداد داخل مجتمع ما بازدياد درجة اندماجه الثقافي ، أي بوجود ثقافة وطنية تتجاوز العوالم الجزئية الخاصة وتساعد على التواصل الحي بين السكان، وبالتالي تكون متحررة من المأزق والطرق المسدودة . ويرتبط وجود مثل هذه الثقافة من دون شك بنظام التعليم والتربية والتوجيه قبل أن يرتبط بوجود إرث ثقافي واحد . وبالعكس يعمل التشتت الثقافي وتضارب البؤر الثقافية وتعدد منظومات القيم الاجتماعية والحضارية إلى خلق مجتمعات عصبوية مكونة من جماعات مغلقة ومنكفئة على نفسها ومتنافسة ومتنازعة . ومن الطبيعي أن لا يسمح مثل هذا المناخ الثقافي بنشوء ثقافة سياسية تتماشى مع متطلبات الديمقراطية واحترام الحرمة الشخصية والتعددية الفكرية والقيم الحوارية . فلا يمكن فصل النضج الحقيقي في الوعي الديمقراطي عن تنامي قيم هذه الثقافة الوطنية، سواء أكان ذلك على مستوى العقيدة العامة واتساق مفاهيمها أو على مستوى تزايد فاعلية قيم الحرية والكرامة الفردية والمسئولية الاجتماعية والسياسية . وليس هناك تطور ديمقراطي ممكن من دون توفر ثقافة سياسية تسمح باستيعاب المفاهيم والقيم الأساسية للديمقراطية وتجعل من تحقيقها غاية اجتماعية.

وبعكس ما يتبادر للذهن من الوهلة الأولى ، لا يعبر الضجيج الكلامي الديمقراطي المتزايد اليوم في العالم العربي عن نضج الوعي الديمقراطي بقدر ما يعكس الرغبة في استخدام القناع الديمقراطي بديلا عن القناع القومي والاشتراكي السابق الذي يبدو أنه فقد اليوم مفعوله ، وذلك من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية القديمة ذاتها ، أعني تقاسم السلطة والثروة بالطرق والوسائل والنماذج المعروفة . ولعل أكثر ما يجسد هذا الأمر نموذج الخطاب والأدب الديمقراطي السائد ، وسواد منطق النقل والتكرار والشعارية والدعائية فيه ، أي غياب الفكر النقدي في موضوع الديمقراطية ووسائل تحقيقها .

وليس من الصعب أن يدرك الملاحظ إلى أي حد لا تزال الأدبيات السياسية العربية عالية على المصادر الغربية في كل شئ يتعلق بالديمقراطية ، في المفهوم والتحليل بل ربما في بعض الأحيان في الممارسة والعمل من داخل الاستراتيجية الغربية نفسها ، حتى ارتبط مفهوم الديمقراطية اليوم في الثقافة السياسية العربية بالسياسة الغربية ذاتها وفقد الأمل لتحقيق أي تقدم على طريق بلورة مفهوم الديمقراطية العربية

بمشكلاتها المتميزة وخصوصياتها . بالتأكيد ليس المقصود من العمل على تدعيم الاستقلال النظري في هذا الميدان التكرار لواقع أن مفهوم الديمقراطية من إنتاج الثقافة السياسية الغربية الحديثة ، ولكنه يهدف إلى تدمير الاعتقاد الخاطئ النابع منه ، وهو أن هذا المفهوم ، كأبي مفهوم نظري ، قد بني مرة واحدة وإلى الأبد ، ويصبح نموذجا جاهزا ليس على الذين يطلبون تحقيق منطوقة إلا استيعابه وتمثله كما كان في الأصل ، وبما يجعله أكثر تطابقا مع الأصل . وليس الأمر كذلك أبدا في الواقع التاريخي ، فللمفاهيم النظرية حياتها التاريخية أيضا . وهي تتطور وتغير أو تُعدل من مضمونها ومن أشكال تطبيقها تاريخيا مع تطور الفضاء الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي أنتجها كما تتطور مع تبدل الفضاءات التي تدخل فيها والحاجات الجديدة التي ترد عليها .

### **(3.4) البنية الاقتصادية :**

وندرس من خلالها طبيعة النظام الاقتصادي من حيث الهياكل والقطاعات الأساسية وعلاقات الملكية ونمط العلاقات الاجتماعية في الوحدات الإنتاجية والعمالة وحجم البطالة ، وكذلك منظومات القيم المادية السائدة وأنماط الإدارة والتقسيم الاجتماعي للعمل والقدرة الإنتاجية ومعدلات النمو واتجاهاته وميادينه وقوانين العمل والضمانات الاجتماعية ، والآفاق المفتوحة بالنسبة للإنسان من أجل تأمين شروط بقائه وتقديمه المادي .

والفرضية الاقتصادية التي تتعلق بنمط الإنتاج: إن احتمالات التحول الديمقراطي تزداد بازدياد سيطرة القطاعات الاقتصادية المنتجة على القطاعات الطفيلية وبالتالي وجود طبقة اجتماعية خاصة تستمد قوتها من قدراتها الإنتاجية وليس من إمساكها بالسلطة وسيطرتها على أداة القهر البيروقراطية . فعندما يسود اقتصاد التوزيع ، سواء أكان نفطي الموارد أم لا ، واقتصاد المضاربة والنهب والسلب ، والزبائنية والقرابة والمحسوبية ، يصبح من الصعب تصور نشوء استقلالية نسبية ضرورية للصعيد السياسي مقارنة مع الصعيد الاقتصادي ، وتصبح الديكتاتورية شرطا لإعادة إنتاج الطبقة المالكة وتجديد ثروتها وملكيته . ويرتبط بذلك أيضا سيطرة قيم الإنتاج والعمل على قيم الارتزاق والربح السريع وعقلية اضرب واهرب ، كما يرتبط به الميل إلى الاستثمار البعيد بدل الاستثمار القصير الأجل والسريع المردودية . ولا يمكن تصور مثل هذا التكوين الإنتاجي للاقتصاد من دون وجود شروط تسمح بنمو اقتصاد متكامل ومتنوع . كما لا يمكن تصور سيطرة قيم الإنتاج من دون وجود إمكانات موضوعية للتوسع الاقتصادي ، أي للمنافسة على الصعيد الدولي . فالاقتصاد الذي لا يملك شروطا تسمح له بأن يشارك من معايير واحدة في السوق الدولية يتراجع لا محالة ويفقد تدريجيا قدراته الاستثمارية وبالتالي الإنتاجية ويتحول بسرعة إلى اقتصاد خدمات ومضاربة دولية ومقر لطبقة مافيوية لا دين لها ولا مبدأ ولا قانون .

والتوسع الاقتصادي مفهوم حديث نشأ مع تطور الاقتصاد الرأسمالي وميله المستمر نحو العالمية . ومن انعكاساته الاقتصادية المباشرة استبدال قانون التنافس العالمي الذي يفرضه نمط التوسع الرأسمالي بالاقتصاديات الوطنية جميعها . ولا تقل عن ذلك أهمية مضاعفاته الاجتماعية . فمن ورائه تنمو حاجات اجتماعية جديدة ، وعبره تتوحد أيضا أنماط استهلاك النخب الاجتماعي في البلدان الفقيرة . إن أخطر نتائج الاقتصادية الاجتماعية هو جعل نمط الاستهلاك يتحكم في هذه البلدان بنمط الإنتاج ، ويحرمها بالتالي من تكوين أسس التراكم الرأسمالي الضرورية ، وبالتالي من النمو الاقتصادي البعيد المدى الذي يسمح بالإدماج المتدرج للسكان ، كينيا وكينيا ، في نمط إنتاج واستهلاك واحد ، أي في بناء نموذج مشترك للحياة المادية وضمان نفوذ الجميع إلى هذا الحد أو ذاك في المشاركة في هذا النموذج المادي للحضارة .

ومن هذا المنطلق يمثل التوسع الاقتصادي قدرة النظام الإنتاجي على سد الحاجات الاجتماعية المتطورة للسكان . ولا شك في أن تزايد الثروة العامة بخلق مناخا اجتماعيا مختلفا كليا عن ذلك المناخ الذي يخلقه الكساد أو الركود الاقتصادي حتى ليتمكن جعل هذا التزايد أو النمو معيارا للتمييز بين نموذجين اجتماعيين مختلفين تماما . إن التوسع الاقتصادي يتحكم إلى درجة كبيرة بنمط العلاقات الاجتماعية والتوزيع الطبقي للمجتمعات . فكلما ضعف معدل هذا النمو اشتد الميل نحو تكوين عوالم اجتماعية متميزة و متباذلة ، ونحو تجميد الحراك الاجتماعي ، وزاد الاتجاه إلى القطعية وانكفاء الطبقات أو الفئات الاجتماعية المختلفة على نفسها وعالمها الخاص وتقاليدها وقيمها الذاتية . ومن الطبيعي أن يواكب هذه القطعية ميل متزايد أيضا إلى إحلال قيم الطوائفية المهنية ( من Corporation ) المغلقة على نفسها محل القيم والديناميات الوطنية والطبقية . وليس لنمط النمو ، رأسماليا أم اشتراكيا ، قيمة فعلية هنا . فمن الممكن لديناميات التوسع الرأسمالي أن تقود في قطر من الأقطار إلى حركة اندماج موسع للجmhرة الواسعة من السكان في نظام الإنتاج والاستهلاك الحديث مثل ما يمكن أن تقود في قطر آخر ، حسب ظروف اندراجه في النظام الاقتصادي العالمي وإمكاناته الذاتية ونظام إدارته وتسييره الوطني ، إلى نتيجة مابينة تماما ، أي إلى خلق مجتمعين متوازيين لا علاقة لوا حدهما بالآخر . وعندما ينعدم التواصل بين الفئات الاجتماعية ويزداد الميل الانكفائي والأصنافي ، يتضاءل وزن قيم الحرية والمسئولية الوطنية بالموازنة مع قيم التضامن الجماعي والعدالة والإحسان ، ويفقد نظام الديمقراطية محركه المعنوي العميق ليتحول إلى تقنية سياسية تفتقر إلى الحماسة والحماية الشعبية وتصبح تحت تهديد النزعة البيروقراطية والاستبدادية .

#### **(4.4) البنية الاجتماعية :**

وندرس من خلالها درجة الاندماج الوطني ، أي طبيعة توزيع الدخل ، العلاقات بين المدينة والريف ، بين الطوائف والعصبيات القبلية أو الجهورية ، ودرجة انخراط السكان في نمط واحد للاستهلاك والقيم العامة والتناقضات الاجتماعية و حياة المدن وتوزيع السكان فيها وظروف الحياة الاجتماعية عامة في القرى والأرياف .

والفرضية المعتمدة هنا تتعلق بنمط الثروة أو البنية الاجتماعية . وهي تقول إن التحول نحو الديمقراطية يكون أسهل في المجتمعات التي تتجح في الوصول إلى حد أدنى من التوازن بين المصالح الاجتماعية . ولا يعني هذا بالضرورة وجود المساواة وانعدام التفاوت في المداخل ، ولكن قيام نظام اجتماعي يسمح بتعديل الفوارق بين الطبقات سواء أحصل ذلك من خلال نظام ضريبي أو من خلال تبني نظم قيمية وأخلاقية ودينية تمنع النمو المفرط لمشاعر الغبن والظلم . وتختلف النظم في طرق بل في وجود نظام حقيقي وفاعل للتوزيع الاجتماعي للثروة . لكن في جميع الحالات ، يشكل وجود حد أدنى من التوزيع العادل ، أي المنظور إليه كذلك من قبل الأغلبية الاجتماعية تبعاً للقيم السائدة ، سواء أ جاء هذا التوزيع على شكل قوة شرائية ومداخل فردية أو على شكل خدمات وحقوق اجتماعية ، شرطاً أساسياً أو بنويماً للتقدم نحو التعددية والمداولة السلمية للسلطة . فمثل هذا التوزيع هو الذي يسمح بوجود تواصل بين جميع الطبقات الاجتماعية ويمنع حصول التناقضات الحدية والتوترات التاريخية التي تقود إلى نمو تيارات المواجهة الثورية في الأوساط الشعبية من جهة وعقلية سكان القلعة المحاصرة عند الفئات المسيطرة من جهة أخرى . ولا يعني هذا أنه لا يمكن أن توجد ديمقراطية من دون توزيع عادل للثروة ، إذ أن معيار العدالة ليس متحولاً مستقلاً وقائماً بذاته . ففي بعض المجتمعات يمكن لأسبقية الحرية في التقاليد الفكرية أن تغطي على درجة معينة من التفاوت الطبقي . لكن الأمر يختلف في تلك المجتمعات التي لا تشكل الحرية فيها مطلباً أو تلك التي يجعل فقر القاعدة الشعبية الواسعة من الصعب عليها أن تفكر بالحرية من دون حل أزمة التوزيع الشديد للتفاوت للثروة الوطنية .

والواقع أن الأمر يتوقف على حجم الفئات الاجتماعية التي يمسه هذا التفاوت . ففي الدول الديمقراطية هناك تفاوت خطير في مستويات الدخل الفردي ، لكنه لا يمس إلا حدي الهرم الاجتماعي القليلي العدد ، في حين تقل الفروق كثيراً في صفوف الطبقات الوسطى التي تغطي الجزء الأكبر من الجمهور . وهذا ما يفسر لماذا ارتبط الحديث عن الديمقراطية دائماً في النظرية الغربية بفكرة وجود الطبقة الوسطى وتوسعها . والواقع ليس وجودها هو سبب وجود الديمقراطية كما تشير إلى ذلك النظرية الليبرالية السائدة ، ولكن توسعها الكبير على حساب احتكار الثروة من قبل نخبة صغيرة كما هو الحال في معظم البلاد النامية هو ثمرة للديمقراطية ومرتكز لها في الوقت نفسه .

وبالعكس ، نجد أن هذا التفاوت يشوه تماما صورة الهرم الاجتماعي في البلدان الفقيرة ويمثل الحد الفاصل بين مجتمع الخاصة الصغير ومجتمع العامة الشعبي الذي يحتل قاعدة الهرم وصلبه معا . ولو رسمنا هذا الهرم الاجتماعي في الأقطار العربية ، ومعظمها يتمتع بوجود طبقة وسطي كبيرة نسبيا بسبب ضخامة الربيع النفطي وتطوير أجهزة الدولة والخدمات ، لحصلنا على ثلاث مجتمعات متوازية لا علاقة لدخل وأحدها بالآخر . الأول مجتمع النخبة العليا التي لا يزيد وزنها عن 5 بالمائة من السكان والتي تضم رجال الأعمال والسلطة والملاكين العقاريين الكبار والمهريين ، وتعيش ببساطة فوق القانون ، يتبعها مجتمع الطبقة الوسطي الذي يشكل من 10 إلى 20 بالمائة من السكان حسب الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بكل قطر ودرجة ثرائه الطبيعي والصناعي ، وهي تعيش في ظروف إنسانية نسبيا تسمح لها بأن تحلم بتطبيق القانون ، بل تطالب به أحيانا ، ثم يأتي بعد ذلك مجتمع الأغلبية الذي يحتل القسم الباقي من الهرم والذي يعيش حسب إمكانيات ومعايير وقيم وتطلعات لا علاقة لها بالمجتمع الأول ولا بالمجتمع الثاني ، ويعيش معظمه خارج القانون أو ضد القانون . وتدل الملاحظة والتجربة على أن الأمر يتعلق فعلا بمجتمعات مفصولة كلياً ومعزولة عن بعضها لدرجة لا يعرف أي منها ظروف معيشة المجتمع الآخر ولا يشعر بوجوده على نفس التراب الوطني إلا في وقت الأزمة وتفجر الحرب الأهلية . ومن الطبيعي في هذه الحالة أن لا يكون هناك إمكانية للتوفيق بين مصالح هذه المجتمعات الثلاث المتميزة ومطالب أفرادها وأمالهم وقيمهم ، وبالتالي بين أساليب معالجتهم لمشاكلهم ونوعية ردود فعلهم على الأزمات والمشاكل التي تشهدها في الوقت الراهن مجتمعاتنا العربية . الأول هو ميل النخبة العليا ، التي تريد بكل الوسائل أن تحمي نفسها وتحفظ بامتيازاتها ، إلى أتباع سياسة خارجية لا تأخذ أي اعتبار لمفهوم المصلحة الوطنية أو المشاعر الشعبية ، وإلى التركيز المتزايد في الداخل للسلطة وتطبيق الإجراءات والقوانين الاستثنائية التي تمكنها من احتواء الضغط الشعبي وتحميل عواقب الأزمة للجمهرة الغالبة من السكان . والثاني هو سلوك شريحة الطبقة الوسطى الرقيقة والمهروسة ، وهو السلوك المتردد بين العطالة والشلل وانعدام المبادرة الخاصة أو التسليم ، في الظروف الصعبة ، للسلطة والنخبة الحاكمة ، أملاً في الاحتفاظ بما يبدو لهذه الطبقة وكأنه امتيازات خاصة بالموازنة مع بقية أبناء الشعب ، ودفع الشر عنها ، والثالث هو سلوك الطبقات الشعبية المهمشة الذي يتراوح بين الرد العنيف والانتقامي من جهة والانكفاء على الذات والتخلي عن منظومة القيم الوطنية والرسمية من جهة ثانية .

لا يمكن لهذا التوزيع المتفاوت جداً للثروة إذن أن يدعم النزوع إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة ، بل حتى أن يسمح بنشوءه ، وبالتالي خلق الظروف التي تساعد على تجاوز اللجوء إلى العنف في حسم النزاعات الاجتماعية والأهلية . فالنخبة العليا تدرك أن إزاحتها عن الحكم لا تعني مجرد تغيير القيادة السياسية مع إعادة توزيع بسيط للثروة ، ولكن إنهاءها كطبقة اجتماعية وإحلال نخبة ثانية مكانها ، طالما



أن وجودها نفسه ووضعها الاجتماعي قائمين على استغلال نفوذها الاقتصادي في الدولة ، بل على احتكارها المطلق للسلطة . أما الطبقة الوسطى فإن خوفها من السقوط في هاوية الوضعية الشعبية يجعلها أميل إلى الانصياع لسياسة النخبة الحاكمة ، حتى لو عرضها مثل هذا الموقف ، كما هو الحال دائما ، إلى تهمة الخيانة والتخاذل كلما استعرت المعركة السياسية أو الاجتماعية مع السلطة القائمة . ويبقى الفاعلان الحقيقيان ، أعني الدولة والنخب الملتفة حولها من جهة ، والطبقات المحرومة مع النخب المهمشة المرهنة عليها من أجل التغيير من جهة ثانية . والنتيجة هذا الوضع الثوري الذي يدفع إلى المواجهة المتصاعدة بين من يريد فرض التداول والتغيير بالقوة ويجعل من هذا التغيير العنيف الهدف اليومي والدائم لكل سياسة ، ومن يريد أن يدافع عن النظام القائم بأي ثمن ومهما كانت الوسائل المتبعة قمعية أو فاشية . وليس مثل هذا الوضع مما يشجع على التفاهم والتعاون بين القوي الاجتماعية والسياسية كما تقترضه الديمقراطية .

#### **(5.4) البنية الجيوستراتيجية :**

وندرس من خلالها درجة اندماج القطر في النظام العالمي ومشاركته في صنع القرارات التي تمس الحياة الدولية . وهذا يعني دراسة مكانة الأقطار الدولية ، ودرجة استقلالها وقابليتها لإتباع سياسات مستقلة أو وقوعها تحت سيطرة قوى أكبر منها ، كما ندرس العلاقات الإقليمية ودور النزاعات الخارجية وأنماط التحالفات الدولية ودرجة استقرار الدولة والحكم من منظور العلاقات الخارجية ودور وفاعلية المنظمات الإقليمية – الاقتصادية .

والفرضية هنا هي أن احتمالات التحول الديمقراطي تزداد بازدياد هامش استقلال الدولة وسيادتها الوطنية، أي إمكانية وجود إرادة وطنية مستقلة وشعبية فيها . فأساس الديمقراطية هو صدور السلطة مباشرة عن الإرادة الشعبية وتمثيلها لها في أهدافها وقراراتها . فإذا لم تتمتع الجماعة بحد أدنى من السيادة الوطنية انعدمت إمكانية أن تكون السلطة ممثلة للإرادة الشعبية من الأصل . وقد قلنا الحد الأدنى من السيادة لأن من الصعب اليوم الحديث عن السيادة بشكل مطلق ، إنما يمكن القول أن الدول تختلف بعضها عن بعض في هذا الميدان من حيث أن بعضها يستطيع ، لما يتوفر له من مكانة وإمكانات ، أن يصوغ قرارا وطنيا ويدافع عنه ، أي أن يتحكم بعناصر أساسية تسمح له ببلورة سياسية خاصة ومستقلة ، أو أن يتمتع بحد من الاستقلالية الاقتصادية والسياسية . ولا يعني هذا أن من المستحيل لدولة صغيرة تابعة أن تحلم بتطبيق الديمقراطية . فمن الممكن للتبعية نفسها أن تكون في بعض الأحيان عاملا رئيسيا في دفع العملية الديمقراطية . لكن في هذه الحالة تبقى الديمقراطية معلقة على علاقة التبعية هذه وعلى الإرادة الخارجية ، وتبقى بالتالي ديمقراطية شكلية ومؤقتة رهينة بالتفاهم بين القيادات المحلية والدول

الخارجية الحامية ، وهو الوضع الذي لا يمكن أن يقود إلا إلى إفراغ الديمقراطية من محتواها في أجل قريب .

وكما يمكن للنظام السياسي غير الديمقراطي أن يستفيد من الدعم الخارجي الاستثنائي ، الذي يقدم له بسبب ما ينطوي عليه من مصالح اقتصادية أو استراتيجية للدول الأخرى ، للحد من الضغط الشعبي في سبيل توسيع المشاركة السياسية ، يمكن للدول الكبرى في سبيل الحفاظ على مصالح استثنائية في هذا القطر أو ذلك أن تضغط في اتجاه خلق الإرادة الشعبية وتعزيز السلطة المطلقة أو الديكتاتورية .

\*\*\*\*\*

إذا كانت الفرضية السياسية تسعى إلى رصد التحول الديمقراطي في إطاره المباشر ، أعني النظام السياسي نفسه ، فإن الفرضيات الأخرى تحاول أن تفحص مدى استجابة البنيات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع إيجابيا إلى هذا التحول . ويعني هذا أنه إذا كان من الممكن تطوير النظام السياسي من خلال الصراع السياسي وفرض التنازلات على السلطة ، فإن استقرار هذا النظام الديمقراطي الجديد وإعادة إنتاجه ، أي حفظه من النكوص والفساد يحتاج من دون شك إلى تطوير البنيات الاجتماعية الأساسية ذاتها. وينتج عن هذا التصور :

أن إمكانية التحول الديمقراطي على المستوي السياسي موجدة في كل المجتمعات حتى لو أن شروط الاحتفاظ بهذه الديمقراطية وتوطئتها نهائيا ليست قائمة بعد . ويتوقف الأمر في هذا التحول على نضج القوي السياسية الديمقراطية على مستوى التنظيم وعلى مستوى الوعي معا . بل إن هذا التحول السياسي الممكن هو الوسيلة الوحيدة لتسريع التطورات على مستوى البنيات الأساسية ومركز التدخل في مسارها الطبيعي والتاريخي .

كما ينتج عنه أن الديمقراطية مسارات متعددة ومختلفة وليست صيغ جاهزة تطبق هنا وهناك . وعندما نتحدث عن مسارات فنحن نقصد إذن معركة أو معارك تاريخية تضع وجهها لوجه قوي ومصالح اجتماعية، وليست ثمرة كشف عقائدي أو روحي أو أخلاقي .

ويقتضي فهم هذه المسارات وإدراك خصوصياتها في كل حالة وفهم مشاكلها وبلورة الاستراتيجيات التي تتناسبها التغلب على ما ينبغي أن نسميه وثنية المفهوم ، سواء أتعلق بالديمقراطية أو بالتحولات الاجتماعية، والحرص باستمرار على الإنصات إلى صوت الواقع التجريبي والتحويلات العملية . فليس هناك مجتمع يعيد إنتاج التجربة نفسها أو يتطور في السياق نفسه . ولا بد في حالة تطبيق النظريات والمفاهيم النظرية السائدة على مساره من تعريض هذه المفاهيم أولا للنقد . فالنقد المسبق للمفاهيم هو

الشرط الأول لاستيعابها . ويعني نقد المفهوم تقويمه وإعادة صوغه والشغل عليه لتأهيله وجعله قابلاً للاستعمال البناء وتحقيق الأغراض المنوطة به ، وفي مقدمتها فهم حقيقة التحول السياسي ، في بيئته الجديدة ، والمساهمة في تحويلها معاً . ولا يتحقق ذلك إلا بالتميز بين ما هو جوهري في هذا المفهوم ، أي ما يشكل سبب وجوده وبنيته العميقة ، وما هو ثانوي وعرضي ناجم عن الاستخدامات المتعددة التي تعرض لها عبر التاريخ والتقصات المختلفة التي اضطر إليها لتحقيق جوهره وذاته .

## 5. البحث التطبيقي :

التحول الديمقراطي في كل قطر من الأقطار العربية

وهو يتضمن تطبيق المنهج على الأقطار مع الاستنتاجات :

تنقسم الدراسة إلى قسمين : الأول قطري يبحث في التحول السياسي في كل قطر على حدة ، والثاني عام يسعى إلى التوصل إلى نتائج وخلصات عامة تتعلق بمسألة التحول الديمقراطي في العالم العربي كمجموعة ودائرة ثقافية حضارية .

ويتضمن كل قسم من الأقسام الدراسية الأبواب التالية :

(1) التجربة التاريخية : وضعية المؤشرات الديمقراطية في التاريخ السياسي القريب ، خاصة بعد الاستقلال

(2) الواقع الراهن : وهو يركز على تحليل الوضعية القائمة

(3) آفاق التطور الديمقراطي واحتمالاته

(4) الخلاصات والتوصيات : وهو يجيب على سؤال كيف يمكن تعزيز التحول الديمقراطي ؟

وهو باب تركيبي هدفه الرد على سؤال : ما هي ظروف التحول الديمقراطي وأشكاله الممكنة في هذا القطر أو ذلك . وتشمل دراسة الحركة الديمقراطية أي دراسة القوي الاجتماعية المنخرطة أو المستعدة للانخراط فيها ، والاستراتيجيات التي تعتمدها ، والبرامج التي تنوي تنفيذها ، وفيها نحاول أيضاً أن نبرز في كل قطر العوامل الخاصة التي تشجع أو تحبط عملية التحول الديمقراطي . ويتعلق الأمر هنا بدراسة الديمقراطية فيما تمثله من حركة شعبية أو ما تقوم عليه من تحالف القوي الاجتماعية التي يختلف تنظيمها وسلوكها من قطر إلى آخر داخل الفضاء العربي الواحد ، ومن حقبة إلى أخرى أيضاً . ويشمل هذا الباب أيضاً دراسة بعض عناصر المجتمع المدني التي تدخل في تكوين أو بنية هذه الحركة ، من حيث بنياته الداخلية الحديثة والقديمة ، وتنظيماته الأهلية ، والبنية الطبقية ومفهوم السلطة الاجتماعية والقيم والأخلاقيات السائدة . وفي هذا الفصل ينبغي كذلك تقويم الحركة الديمقراطية العربية من حيث مفاهيمها وبرامجها واستراتيجياتها وإنجازها ، وتحليل وإبراز وسائل الارتقاء بالعمل الديمقراطي

وبالتتمة السياسية في المجتمعات العربية ، أي صوغ الاستراتيجيات البديلة الممكنة لدعم المسار الديمقراطي داخل الدولة والمجتمع على حد سواء .

## 6. الدراسة المقارنة :

وهي تحليل عام مطبق على المنطقة العربية استنادا إلى الدراسات القطرية . وتعتمد هذه الدراسة المنهج المقارن لتبيين عوامل التشابه والتباين في مسارات التحول السياسي . فالمقارنة هي المنهج الوحيد الذي يسمح لنا ، في إطار تكون حضاري واحد ، بمعرفة العوامل الخاصة بالتحول السياسي في الأقطار العربية المختلفة . وربما كان من المفيد أن يركز هذا البحث المقارن على الأقطار العربى الكبرى الفابيىء، ذلك أن هذه الأقطار هي التي تتمارىء ع حءاسلاءنى من الاستقلال الذاتى فى حركتها السياسية إضافة إلى أنها هي القادرة ، نتيجة ثقلها النوعى ، على حسم المعركة على المستوى الإقليمى بما تملكه من نفوذ وقدره على جر الآخرين وراءها فيما لو استطاعت أن تنجز النقلة المنشودة وتغير من اتجاهها السياسى . ولا بد أيضا من مراعاة تنوع النظم السياسية وبالمقابل تنوع تجارب التحول السياسى فيها . ولعل من المهم فى هذا المجال معاينة التجارب التى ارتبط فيها تفكك السلطة القبلىة أو الطائفية بنشوء إمكانيات أكبر للتحول الديمقراطى . وبالعكس كيف عمل نشوء كتل طائفى أو قبلى على تفهقر النظام السياسى والسير فى اتجاه الإلغاء الشامل للحريات السياسية وأحيانا المدنية .

## 7- خاتمة

يعنى هذا المنهج أولا أن من غير الممكن فى ميدان الدراسات الاجتماعية فصل نمط المقارنة النظرية عن طبيعة الأهداف العملية المنشودة وبالتالي عن الممارسة العملية ، وثانيا أن الديمقراطية ليست الناتج الطبيعى لتحقق بعض الشروط الموضوعية الأساسية ولكنها قيمة سياسية لا تبرز الحاجة إليها ولا يمكن الحديث عنها إلا إذا أصبحت مطلبا واعيا أى إلا إذا ارتبطت بعوامل ذاتية إرادية . إن إرادة الديمقراطية النابعة من تطور مثل الحرية والاستقلالية الفردية تعنى أنها قبل أن تكون ثمرة لتطور بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ، قيمة سياسية . وهي تفترض من أجل تحقيقها النجاح فى معركة الأفكار والقيم والعقائد ، أى كفاحا سياسيا لا يتم إلا بوجود فاعل اجتماعى يربط مصيره بمصيرها .

إنها باختصار ليست معطى موضوعى فحسب ولكنها بالدرجة الأولى معركة فكرية سياسية . إن مصير الديمقراطية مرتبط إذن بنتائج معركة فكرية وسياسية ، وهي تخضع بالتالى فى تقدمها وتراجعها لما تتمتع به القوى التى تتبناها كمبدأ ونظام سياسى من قدرات ذاتية ، سواء ما تعلق منها بدرجة الوعى النظرى أو بمستوى الممارسة السياسية وإدارة الصراع السياسى .فهى لا تولد من تلقاء نفسها وبصورة عفوية أو حتمية من الثقافة التاريخية الوطنية ، عربية كانت أم هندية ، ولا من التتمة

الاقتصادية . إنها نبتة قائمة بذاتها لا تتطور إلا بقدر ما يعمل المجتمع أو أطرافه على تنميتها ولا تصبح أمرا واقعا إلا بقدر استعداد المجتمعات للتوظيف فيها والتضحية من أجلها . ومن الطبيعي في هذه الحالة ان يكون مصيرها كمصير أي قضية صراعية ، خاضعا للتقدم والتراجع بل وللإخفاق وذلك حسب ما يتوفر للقيمين عليها والمتطلعين لقيادتها من بصيرة وخبرة ورؤية سليمة لطبيعة العوائق والصعوبات وقدرة حقيقية على رؤية المهام التي يتوقف على إنجازها التقدم في هذه المعركة . ومن هذه المهام ما كان مرحليا يتعلق بتمهيد التربة وإعداد المناخ الملائم لخوض المعركة السياسية ، ومنها ما كان إستراتيجيا يشير إلى مسائل توحيد القوي الديمقراطية وحل الصعوبات والتناقضات فيما بينها وتوفير الأرضية النظرية والتحالفات الجيوستراتيجية . بالتأكيد لا يمكن لإرادة الديمقراطية أن تنشأ في الفراغ ، ومن خارج بعض التحولات الحديثة الاجتماعية والسياسية والفكرية التي تعمل على خلق الفاعل الاجتماعي ، نخبة كان أم طبقة اجتماعية . لكن ليس بإمكاننا أن نحدد درجة معينة في هذا التطور التحديثي تكون فاصلا بين انعدام مطلب الديمقراطية ونشوئه . فهذا يتوقف على خصوصية كل قطر والملاسات التي رافقت تطوره الاجتماعي والسياسي . فليس هناك ما يمنع أن يدفع تضافر العوامل الداخلية والخارجية إلى تحقق نوع من الغلبة للفكرة الديمقراطية في بعض الأقطار ، بينما تبقى مثل هذا الغلبة مستحيلة في أقطار أخرى قد تتمتع بقسط أكبر من تحديث القيم والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

والقصد أن التقدم في معركة الديمقراطية لا ينفصل عن التقدم في العمل النظري والتحليلي والسياسي داخل معسكر القوي الديمقراطية وخارجه وعن حل الاشكالات الكثيرة المتعلقة بمفهومها والمشكلات التي تحيط بتطبيقها كنظام سياسي . لكن إذا كان الوعي بالديمقراطية هو المدخل إلى أي مسار ديمقراطي في أي مجتمع ، فلا يعني ذلك أن من الممكن خوض معركتها والانتصار فيها مهما كانت الظروف . فمن الممكن أن يكون الطلب الشعبي قويا على الديمقراطية في هذا القطر أو ذاك من دون أن يكون لديه أمل كبير في الوصول إلى مبتغاه .

إذكي ما تتحقق الارادة لابد من توافر حد أدنى من الشروط الموضوعية .  
والخلاصة أن الديمقراطية ليست مفهوما جاهزا ومجردا أو نظام ثابتا لا يحتاج إلا إلى التطبيق ، وإنما هي معركة تاريخية مستمرة يستدعي النجاح فيها العمل معا على ثلاث جبهات مترابطة :  
جبهة تحييد النفوذ الخارجي ، ما يعني استغلال كل الفرص والعمل لإقامة كل التحالفات التي تسمح بتوسيع هامش مبادرة الدول العربية تجاه العالم الخارجي ؛ وجبهة إصلاح الدولة كمؤسسة عامة وتدعيمها بالقوانين والإجراءات والتنظيمات التي تساعد على تدعيم هامش استقلالها في عملها وتصوراتها وأهدافها بالمقارنة مع الفئات البيروقراطية والاجتماعية الأخرى التي تسيطر عليها وتحولها

إلى أداة لخدمة مصالحها الخاصة بدل أن تكون مركز سلطة وطنية حقيقية ، أي مكانا مشتركا للتقريب بين المصالح وتحقيق التسويات وإنضاج السياسات والقرارات المتعلقة بالمصلحة العامة ؛ وجبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أي الأخذ بكل ما يسمح برفع معدلات التنمية وتحسين المستوى المعاشي للسكان والتخفيف من التفاوت في توزيع الثروة الوطنية في إطار الحفاظ على الهامش الأكبر للاستقلال في القرار الوطني العربي ؛ وأخيرا جبهة الكفاح الفكري والعملي ضد النظم والقوي والأفكار والقيم السياسية القمعية والاستبدادية المنتشرة على امتداد الأرض العربية . ولا يمكن للحركة الديمقراطية أن تتجذر وتستمر وتتحول إلى حركة ثابتة ودائمة في الفكر والسياسية العربية إلا إذا راعت في نضالها العنيد من أجل الحريات العامة وتداول السلطة والتعددية ، حتمية الحفاظ على الاستقلال الوطني وضرورة التقيد بالتحالفات والتركيبات التي تساهم في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذا يعني أن أي انتصار للسلطة الديمقراطية على حساب الاستقلال الوطني وفرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لا بد أن يكون انتصارا مؤقتا لا مستقبل له ولا قيمة له . فمن الممكن لبعض القوي الديمقراطية أن تصل إلى السلطة عن طريق الدعم الخارجي وعلى رماح القوي الأجنبية ، لكنها لن تستطيع أن تبقي ديمقراطية أبدا لأن من المستحيل أن تعيش الديمقراطية من دون الالتزامات الوطنية . ومن الممكن كذلك لبعض القوي الديمقراطية أن تستلم الحكم من خلال تحالفات مشبوهة ببعض القوي المحلية الفاشية أو العميلة ، ولكنها لن تستطيع أن تحرز أي تقدم في ممارسة القيم الديمقراطية . ومن الأفضل أن يكون التقدم بطيئا على الجبهة السياسية مع الاحتفاظ بالحد الأعلى من الاستقلالية وفرص التنمية من أن يكون سريعا في سياق تراجع وتدهور في استقلالية الأمة وتقهقر في وتائر نموها وازدهارها الحضاري .

التاريخ 1996/2/5

**الأخ الفاضل عبد الله على العبد الله .. المحترم،**

**مساعد الملحق الثقافي،**

**سفارة قطر، لندن،**

**فاكس: 044-171-4958660**

**تحية طيبة وبعد،**

إشارة إلى فاكس السيد مساعد وكيل وزارة التربية والتعليم للشئون الثقافية رقم \_\_\_\_\_  
ب . ع 118 بتاريخ 1996/2/1 ، بخصوص بعثة ابنتي ضحي على خليفة الكواري، يسرني أن ارفق  
لكم رسائل القبول التي وصلت إلى ضحي من مدرسة اللغة في أكسفورد

Mr. H.A.Swan,

Principal,

The Swan School Of English,

Oxford .

Tel: (01865) 53201

Fax: (01865) 52923

ومن جامعة لنكستر لدراسة الماجستير اعتباراً من 1996/10/1

Ms. Linda M. Airey,

Postgraduate Secretary,

The Management School ,

Lancaster University,

Lancaster,

United Kingdom.

Fax: (01524) 847321

Tel. (01524) 65201

أرجو أن تساعدكم هذه المعلومات في تسهيل الاتصال بالجهات ذات العلاقة وتأكيد القبول كي  
تتمكن ابنتي ضحي من الانتهاء من إجراءات السفر قبل عيد الفطر المبارك والألتحاق بمدرسة اللغة في  
موعدھا من اجل أن تكون مستعدة لبدء دراسة الماجستير في بداية العام والتي تتطلب مستوي عال من  
اللغة الإنجليزية .

وفي الختام لي رجاء حار أن يتفضل آخى بسرعة التأكيد للوزارة بأسرع وقت ممكن ، واطمع أيضا في كرم آخى بأن يتفضل بموافاتي بنسخة من رسالة التأكيد .

**وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام .**

**على خليفة الكواري**

مرفقات:

1- نسخة من رسالة قبول The Swan School .

2- نسخة من رسالة قبول جامعة لانكستر .

التاريخ 1996/2/4

اخي العزيز الأستاذ صباح المختار حفظه الله ورعاه ،،  
تحية طيبة وسلام الله علىكم ورحمة وبركاته .. وبعد ،،،  
تلقيت بمزيد من الشكر والفخر والأعزاز فاكس اخي رغيد الصلح المؤرخ في  
1996/1/24 وسرني جدا مدي استجابتكم وتشجيعكم لفكرة "الوقف" و"المشروع" وتبرعكم  
الذي اعتبره وسام شرف وأقدر لكم ثقنتكم الغالية .  
وتفضلوا بقبول  
على خليفة الكواري



التاريخ : 1996/1/10

**اخي العزيز الدكتور برهان غليون ، حفظه الله ،**

Att. Dr. Burhan Ghalioun, Directeur.

Centre d'Etudes de l'Orient Contemporain .

تحية وسلام وتقدير لأخي واطيب الأمنيات بالعام الجديد جعله الله عام خير وبركة .  
اخي كانت زيارتي للقاهرة والكويت مشجعه للجهود التي نبذلها من اجل دراسة مستقبل الديمقراطية . وقد ابدى الأخوان جميل مطر والدكتور أحمد يوسف استعدادهما لتنسيق وادارة دراسة مصر وكذلك الأخوان في الكويت . وطلبوا مني كما طلب اخرون من المهتمين بالدراسة ان يطلقوا على منهج الدراسة ( مقدمة المنهج ومخطط الدراسة التفصيلية ) وذلك لأبداء الرأي . وقد شكرتهم على ذلك الأهتمام ووعدت بإرسال ورقة المنهج حال الانتهاء منها ويهمني ان اتحدث معك بالتفصيل حول رحلة الكويت والقاهرة وكذلك حول ورقة المنهج فأرجوا من اخي ان يحدد مساء أي يوم اعتباراً من 1/20 لأحدثه حوالي الساعة التاسعة مساءً بتوقيت باريس .  
وفي الختام انا بانتظار فاكس من اخي ومشتاق جداً لمواصلة الحديث والمناقشة معه.  
ودمت سالماً .

**على خليفة الكواري**

التاريخ : 1996/1/10

**اخي العزيز الدكتور برهان غليون حفظه الله ،،**

Att. Dr. Burhan Ghaloune, Directeur.

Centre d'Etudes de l'Orient Contemporain .

تحية اخوية طيبة وبعد،،

بعد عدة ايام من التركيز على قراءة الأوراق التي مرت بها جهودكم الخيرة المعطاءة، في صياغة ورقة حول منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في المجتمعات العربية ، وجدت نفسي غير قادر على اضافة جديد اليها ، وكلما ظننت إنه مفقود وجدته في فقرة من فقرات الأوراق . وهذا ان دل على شئ فإنما يدل على احاطة اخي العزيز بالموضوع واهتمامه العميق بإشكاليات التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية . وعلى ضوء قرأتي المتمعنة للصياغات الثلاث للورقة . وجدت ان ماكنت ابحت عنه موجود لاسيما في الورقة الثانية التي اعدت للقاء باريس تحت عنوان "منهج دراسة الديمقراطية في البلاد العربية" . فتلك الورقة منقحة عن الورقة الأولى ومعاد ترتيبها مضافاً اليها اضافات توضيحية هامة ولم يحذف منها شئ سوى التفصيل الوارد تحت البند (4) حول هيكل الدراسة ( ص12-16) . كما ان الورقة التي تم اعدادها بعد لقاء باريس تحت عنوان "مشروع دراسة الديمقراطية في البلاد العربية" لاتعدو ان تكون ملخصاً لها مختصراً يبدوا انه اعد من اجل استقادة مشروع دراسات الديمقراطية منه في عملية التمويل . والأضافة الهامة اليه تتمثل في الصفحة التي فصلت عناصر الدراسة المجمعه وبينت هيكلها العام .

وفي ضوء النتيجة السابقة فإن الورقة الثانية تعتبر هي المقدمة النظرية لمشروع الدراسات القطرية ، والتي سوف يستفيد الباحثون في الأقطار المدروسة من مفهومها للديمقراطية ، ورؤيتها لدوافع دراسة الديمقراطية في البلاد العربية ، والفرضيات التي تهدف الدراسات القطرية الى استجلاءها . وفي تقديري ان ماتحتاجه هذه المقدمة لايتجاوز التحرير واعدادة العرض بهدف توصيل الأفكار الرئيسية بشكل سهل الى الباحثين والى غيرهم ممن سوف يشاركون في المشروع الدراسي من خلال الندوات المصاحبة للدراسة في كل قطر من الأقطار المدروسة. فهناك عدد من المشاركين ، من الذين يجب ان يسعى

-1-

المشروع لفت نظرهم الى اهمية المشروع الدراسي وامكانية توصله الى مستوى معرفي يعزز التحول الديمقراطي في البلاد العربية ، والذين من المحتمل ان تكون قرأتهم للمقدمة النظرية مستعجلة لاتسمح بتوصيل الأفكار التي تتضمنها اليهم . ومن هنا فإن اعادة صياغة ورقة المنهج وهيكلتها ، بشكل يجذب الممارسين من غير المفكرين ومن غير المتخصصين في علم الأجتماع السياسي ، سوف يوسع دائرة الأهتمام . كما سوف يرد مسبقاً على كل من يشكك بجدوى دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية عن طريق دحض حجج المثبتين (بحسن نية او بسؤها). ان ورقة هامة مثل هذه المقدمة النظرية يجب ان تكتب بجمل وفقرات وعناصر بارزة يدرك معناها العميق الأعمى قبل البصير أي انها يجب ان تكتب بطريقة "بريل" من اجل ان يقرأها فاقد البصر اللماح ولكن من غير فاقد البصيرة . وقد تكون مثل تلك الصياغة تحتاج الى وقت واخي الفاضل لايدخر جهداً فقضية التحول الديمقراطي هي همه الاول وتقدم المجتمعات العربية وتوظيف قدراتها واطلاق طاقات شعوبها هي حلمه الكبير الذي نشاركه فيه . كما ان ذلك الجهد التحريري والصقل الكاشف قد يحتاج الى امكانيات ، ومشروع دراسات الديمقراطية هذا واجبه . والدراسة التطبيقية لمستقبل الديمقراطية في البلاد العربية تشكل اليوم اولى اولوياته .

\*\*\*\*\*

وإذا كان لي ان ابدى بعض الخواطر التي تداعت عند قراءة الأوراق فإنني خصها

في نقطتين :

أولاً تأصيل مفهوم الديمقراطية :

هناك ضرورة للتركيز على اهمية وامكانية "تأصيل مفهوم الديمقراطية" . وهنا ارى اهمية خاصة لنفي تعارض الديمقراطية مع الأسلام ، باعتبارها نظام حكم وباعتبارها منهج لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة على مستوى الدولة وعلى مستوى بقية مؤسسات المجتمع. ونفي التعارض لدي اهم من اثبات الترابط لأن نظام الحكم في الأسلام ترك للناس في كل زمان ومكان الخيار وفق مبدأ الشورى وواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ضوء المصالح المرسله للمسلمين . وقد احسنت عندما فصلت بين مفهوم الديمقراطية

-2-

السياسية وتعريفها المسبق التحديد وبين مضمونها الأجماعي والعقدي الذي هو ليس محددًا مسبقاً . وهنا ارى انه قد يكون من المفيد لو اننا اكدنا ان الديمقراطية المعاصرة اليوم - لاسيما في الدول التي لم تستقر فيها قواعد الممارسة ولم تنمو بنياتها - هي بالضرورة ديمقراطية دستورية - لاسيما في مرحلة الانتقال وقبل رسوخ الثقافة الديمقراطية وبلوغ مرحلة استحالة استقرار نظم حكم غير ديمقراطية بعد وصولها للسلطة عن طريق الأنتخاب او الأنقلاب . والديمقراطية الدستورية تختلف بشكل جوهري من حيث انها ممارسة مقيدة ديمقراطياً بقيود دستورية تختلف من حيث المرونة والجمود كما يمكن ان تكون قيود جزئية مطلقة او قيود مؤقتة بفترة زمنية . ولكن بالرغم من كون الديمقراطية الدستورية ممارسة مقيدة فإن الدستور الديمقراطي يجب ان يقوم على مبادئ لايجوز الأعتداء على أي منها وإلا فقد الدستور صفة الدستور الديمقراطي وبالتالي فإن نظام الحكم المعني تنتفي عنه صفة الديمقراطية وينتقل الى خانة غيرها من نظم الحكم التي لا تستحق صفة الديمقراطية . وهذه المبادئ -حسب قرأتي- هي خمسة مبادئ يمكن تجزئة بعضها ودمج البعض الاخر، الا ان وجودها ووضعها موضع التطبيق شرط من شروط الدستور الديمقراطي . وقد سبق ان ناقشت تلك المبادئ ، مستعينا بقرأتي في الفقه الدستوري العربي، وتقديري للجهود التي بذلت من اجل ازالة شبهة التعارض بين الديمقراطية والأسلام . وقد فصلت ذلك في مقالتي

الثانية في المستقبل العربي حول مفهوم الديمقراطية المعاصرة : مبادئ الدستور الديمقراطي. اما المبادئ الخمسة فإنها التالية :

المبدأ الأول : لاسيادة لفرد ولا لقلّة على الشعب . وهذا المبدأ ينزع فتيل الخلاف العقائدي العميق حول قضية السيادة (اوالحاكمية) دون ان يخل بمبدأ الشعب مصدر السلطات طالماً كانت تلك السلطات تمارس وفق الدستور وقيوده التي لاتخل بمبادئ الدستور الديمقراطي كما انها لاتتعدى على الشرائع التي يجلفها افراد وجماعات المجتمع المعني مثل الدين وحقوق الإنسان اوالقانون الطبيعي الذي كان هو السند لألغاء الرق في امريكا من قبل المحكمة الدستورية . ويتضمن هذا المبدأ تحديد اختصاصات كل مسؤل وفق احكام الدستور . فلا سلطة تفويض وانما كل سلطة بشرية هي سلطة تنفيذ وبذلك فإن كل المواطنين -حسب مقارنة طارق البشري- مؤهلين لكافة المسئوليات دون استثناء مما يحقق مبدأ المواطنة

-3-

ويجعل من صفة المواطنة مصدر الحقوق ومناطق الواجبات . كما يتضمن هذا المبدأ ضرورة انتخاب كل من يتولى سلطة تنفيذية او تشريعية لمدة محددة تأكيداً لمبدأ الشعب مصدر السلطات .

المبدأ الثاني : سيطرة احكام القانون . وهذا اختيار قصد منه تجنب كلمة سيادة القانون لان التشريع نفسه خاضعاً لقيود الدستور الذي بدوره قد يكون مقيداً لحرية المشرّع. وفي حالة البلاد العربية فإن المشرع لايجوز له تحليل حرام او تحريم حلال في الأسلام والا كان القانون نفسه عرضه للطعن الدستوري . وطالما كانت المحكمة الدستورية تتمتع بصلاحيات القضاء المهني المستقل وعلى رأس منظومة الدستور الديمقراطي الذي يحرّم سيادة فرد او قلة مهما كانت صفتها -دينية او اجتماعية -ثورية او تقليدية- او غير ذلك- فان القضاء الدستوري هو المرجع الأخير في ابطال التشريع من عدمه وفقاً لما تم التوافق عليه في الدستور الديمقراطي .

المبدأ الثالث : يتمثل في عدم الجمع بين السلطات بدلاً من القول بفصل السلطات . وهذا المبدأ يكمل المبدئين السابقين في تنظيم السلطة ووضع الفواصل التي تميز بين نظام الحكم الديمقراطي وغيره من النظم .

المبدأ الرابع : ضمان الحقوق وصيانة الحريات العامة .

المبدأ الخامس : تداول السلطة سلمياً عن طريق الانتخابات العامة المرهلية .

وكما ترى ان المبدأ الرابع والخامس هما مما اعتبرتتهما انت من مقومات الديمقراطية والمبدأ الأول والثاني والثالث ، يتضمن محتواهما ، المبدأ الثالث مفصلاً تفصيلاً تقتضيه الظروف العربية . وازعم ان ازالة شبهة التعارض بين الديمقراطية والأسلام تتطلب منا الوقوف امام مصطلح السيادة واستبداله بمصطلحات ادق . ومن هنا -حسب تقديري- ان الأخذ بمفهوم الديمقراطية الدستورية قد يساعد على حل اشكاليات الديمقراطية في البلاد العربية ويجعل قبولها ممكناً من قبل قطاعات لا تتحمس لها اليوم . فإزالة التعارض بين الديمقراطية والأسلام من خلال عدم التعلق بمبدأ السيادة الذي نشئ لضرورات تاريخية في اوربا قد لا تتلائم مع الأوضاع العربية التي نسعى اليوم جاهدين الى تأصيل الديمقراطية في فكرها . والى جانب مقاربة اشكاليات اخرى ، اشرت انت الى اشكاليات العدالة ( ص 5 فقرة 2 ) كما المحت الى اشكالية التنمية ، ويمكن ان تضاف اشكاليات اخرى . لذلك فإن

-4-

الديمقراطية الدستورية يمكن ان يستفاد منها في وضع قيود على الممارسة الديمقراطية ولاسيما في المرحلة الانتقالية وفرض شروط على من يمارسها تساعد على حل الأشكاليات او اوجه التعارض بين الديمقراطية وبين الأهداف والمصالح والأعتبرات التي تعيرها الجماهير العربية الأولوية وربما يكون الدافع الى مطالبتها بالديمقراطية لا يخرج عن كون الديمقراطية سبيلاً لتحقيق الأهداف المجتمعية التي عجز غيرها من النظم عن تحقيقها . ومن تلك الأهداف الأمن القومي الذي يخشى اختراقه والتنمية المستدامة التي يخشى التحول عنها لصالح الاندماج غير المتكافئ والتبعية للأقتصاد الرأسمالي العالمي . واشكالية استحواذ قلة تملك المال والنفوذ على مقدرات النظام الديمقراطي وتجييره لخدمة مصالحهم وارتباطاتهم بالخارج ، وتفشي الفساد والأفساد بحكم احتكار مصادر المشاركة الفعالة في الممارسة السياسية (النفوذ-المال-المكانة-المعلومات). واخيراً فإن صيانة الدستور لحقوق الأقليات والضعفاء وحمائتها من استبداد الأغلبية كلها من الأشكاليات التي تقف امام قبول الديمقراطية في البلاد العربية كما تهدد بنسف التجارب الديمقراطية اذا لم تكن هناك حماية دستورية

توضع موضع التطبيق من اجل تقليل مخاطر فساد الممارسة الديمقراطية وانحرافها عن تطلعات القطاعات الواسعة وتأمين حقها في الأمن والنماء والسلم الاجتماعي وحماية المجتمع من الفساد والإفساد . ولذلك فإنه اذا كانت عيوب النظم غير الديمقراطية التي اکتوى العرب بناؤها وسدت منافذ التقدم امامهم ، هي الدافع لتبني شعار الديمقراطية ، فإن استقرار الديمقراطية وقبول القطاعات الواسعة لها يتوقف على سد ذرأيعها والحيطة ضد انحراف الممارسة ضد العدالة الاجتماعية او التنمية المستدامة او الكرامة الوطنية والأمن القومي وضد احتمالات استبداد الأغلبية بالأقليات الدينية والأثنية او انتشار الفساد والأفساد باسم الحرية المطلقة . ان تلك المخاطر والمحاذير التي قد تنزلق اليها الممارسة الديمقراطية مما يجعلها في تعارض مع الأهداف والمصالح العليا سوف تكون بمثابة دعوة للمقارمين ليركبو الموجه ويتبنو شعارات حق يراد بها باطل وينقصوا باسم الجماهير على التجربة الديمقراطية . ومن هنا تأتي اهمية الديمقراطية الدستورية التي تعبر في المرحلة الأنقالية عن ميثاق وطني تتوافق عليه القوى الديمقراطية من اجل حماية الممارسة من التناقض مع الأهداف المجتمعية .

-5-

### ثانياً مخطط الدراسات

تركز الجهد في اوراق المنهج على المقدمة النظرية لاسيما في الورقة الثانية والثالثة . ولم يتم تطوير القسم الرابع في الورقة الأولى المعنون "هيكل الدراسة" ص 12-16 . واعتقد ان وضع مخطط عام للدراسة المجمعّة ومن ثم وضع مخطط تفصيلي للدراسات التطبيقية ، التي سوف يتم اجراءها في بعض الدول العربية -التي تتمتع بقدر كاف من الأنفتاح السياسي يسمح باجراء الدراسة- هو المهمة الراهنة الى جانب تحرير المقدمة النظرية . ولعل اخي اقدر فكراً وبحثياً على وضع تصور شامل للمخططين المترابطين (مخطط الدراسة المجمعّة ومخطط الدراسات القطرية) . واستجابة لرغبتكم -اثناء لقائنا في باريس- فسوف احاول ان افكر مع اخي بصوت مسموع وسوف اقامر بتسجيل تصوري الأولي لمخطط الدراسة التطبيقية (القطرية) على الورق واستبيح اخي عذراً ان خرج

تفكيرى عن التصور الصحيح لمخطط الدراسات القطرية . فما قصدت سوى المساهمة واعطاء نفسى فرصة التفكير فى المشروع الدراسى الذى سوف يتم حشد طاقات وامكانيات توجب على باعتبارى مساهماً معكم فى المشروع ان اتقف نفسى حول مضمونه . ولعل ما سوف ابدىه من تصور لاىخرج بدوره عن اطار عام للدراسات القطرية يجب اغناءه بالعناصر الفرعية والأسئلة الأستهلالية Kick off Discussion questions - المحفزة على البحث والمؤكدة على نوعيته وسلامه وجهته- حتى يستطيع المخطط المقترح ان يوضح -بسهوله- للباحثين والمشاركين فى المشروع الدراسى فى كل بلد عربى تتم دراسته الموضوعات التى يجب دراستها والفرضيات التى يجب استجلاءها والأهداف التى يسعى لتحقيقها المشروع الدراسى ، حتى يبدأ الباحثون والمشاركون من مستوى عال من التفكير المسبق والتضير الجاد المحفز على العطاء والمساهمة الفعالة من حيث تعميق الفكر وتنمية المعرفة وتعزيز المساعى العربية على المستوى القطر والقومى وذلك من اجل فتح الأفاق المقالقة للتحوّل الديمقراطى المنشود . ان مستوى التضير الذى سوف يتوفر لمخطط الدراسات التطبيقية سوف يتوقف عليه جذب الباحثين الجادين المتميزين كما سوف يتوقف عليه مستوى المشاركين الذين نسعى ان يكونوا من بين المعنين بقضية التحوّل الديمقراطى فى كل بلد وعلى مستوى الوطن العربى . وعلىنا جميعاً الأندماج فى الموضوع

-6-

ومشاركتك اعباء التفكير والتضير مهما كانت مساهماتنا متواضعة ، فحتى التفكير الخاطئ مفيد من حيث انه يوضح لصاحبه وجه الخطاء فيه ويجنبه الوقوع فى نفس الخطاء الذى ماكان ليكتشفه لولا فضل المحاولة .

وفى مجال الجوانب التى تتعلق بمخطط الدراسات القطرية فإننى ارى ان تتكون من مخطط تفصيلى موزع على محاور ، قد يقوم ببحث كل محور منها باحث مستقل اذا تعذر وجود باحث واحد للبلد الواحد . على ان يتضمن كل محور عناصر تتفرع الى موضوعات يجيب كل منها على سؤال او اكثر ويستجلى فرضية او اكثر من فرضيات البحث . ويستحسن ان يساند البحث المكتبى بمقابلات مهيكلة مع قيادات السلطة والمعارضة اضافة الى استينيان رأى لبقية شرائح المجتمع . ويستحسن ان يتم تضير نماذج الأستبانة



والمقابلات المهيكلة مركزياً من اجل الاستفادة من نتائجها في المقارنة . ولذلك فإنني ارى ان ورقة المنهج تتكون من اربعة عناصر اولها : المقدمة النظرية . وثانيها : مخطط عام الورقة المجمعة . وثالثها : مخطط تفصيلي موحد للدراسات القطرية . ورابعها : استبانة موحدة ومقابلات مهيكلة تصاحب الدراسات القطرية وربما الدراسة المجمعة لأستكمال المعلومات التي قد لا تتوفر في المكتبة ولا يظهرها الحوار المصاحب للدراسات . وفي الختام ارفق تصوري الأولي لمخطط عام -يحتاج الى مزيداً من العنصرة والتفصيل- للدراسات القطرية . وسوف استكملة بعد محادثتنا التلفونية غداً الأربعاء حوالى الساعة العاشرة بتوقيت باريس حسب ما ذكرت لك سابقاً .

## **على خليفة الكواري**

-7-

### **مقترح اولي لمخطط عام معدل لدراسة مستقبل الديمقراطية على المستوى القطري**

مستقبل الديمقراطية في .....

#### **المحور الأول**

محصلة التجربة التاريخية

الفصل الأول : التاريخ السياسي المعاصر .

الفصل الثاني : توصيف النظام السياسي الراهن .

### المحور الثاني

نحو فهم افضل للبنيات المجتمعية والقوى الراهنة

الفصل الثالث : تحليل البنيات المجتمعية ( الثقافية-الاقتصادية-الاجتماعية-الجيوستراتيجية).

الفصل الرابع : تقييم القوى السياسية ( الدولة -المجتمع-والتفاعلات في كل منها وفيما بينهما).

### المحور الثالث : النتائج والتوصيات

الفصل الخامس : نحو رؤية وطنية للتحول الديمقراطي.

1-5 المنطلقات .

2-5 الفرص ( او الامكانيات ) .

3-5 التحديات ( او العقبات ) .

4-5 المداخل الاستراتيجية ( على مستوى المجتمع ومستوى الدول والعلاقة بينها ) للتحول الديمقراطي .

5-5 المتطلبات التنظيمية والمؤسسية لعملية التحول السلمي على مستوى الدولة والمجتمع.

## Who set the Agenda

### 1 - تحديد محصلة المرحلة التمهيديّة

- 1-1 مدى الاحاطة المعرفية بمفهوم الديمقراطية وظروف التحول الديمقراطي .
- 2-1 كمية ونوعية الاتصالات والتواصل الذي تم بين الباحثين والمفكرين والممارسين.
- 3-1 الامكانيات وعلاقات التعاون التي تم تتميتها .
- 4-1 تقييم المحصلة المعرفية ومستوى التواصل في ضوء هدف اعداد رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية .
- 5-1 مراجعة استراتيجيّة المشروع واهدافه المرحلية .
- 6-1 تحديد اوضح -في ضوء التجربة- لأستراتيجيّة المشروع ومتطلبات تنفيذها .

### 2 - محصلة الوقف

- 1-2 تقييم خطوات تكوين الوقف وادارته .
- 2-2 العلاقة بين الوقف والمشروع .
- 3-2 مناقشة فكرة الوقفية واعادة النظر في تنظيم الوقف وادارته .
- 4-2 سبل تنمية الوقفية في المرحلة الأعدادية .
- 5-2 بحث امكانية وكيفية القيام بحملة تبرعات مهنية .
- 6-2 تصور لشكل الوقف وتنظيمه النهائي وعلاقته ببقية البناء المؤسسي .

### 3 - وضع تصور لمهمات المرحلة الاعدادية (1995-1999)

- 1-3 تنمية شبكة الباحثين وتحقيق ارتباط وتكامل بين جهودهم .

- 1-1-3 فكرة سمنارات سنوية للباحثين في شئون الحياة السياسية العربية .
- 2-1-3 اصدار ملف أو دورية أو سلسلة بحوث بالتعاون مع أحد الناشرين .
- 3-1-3 الاهتمام بطلاب الدراسات العليا المهتمين بدراسة الحياة العربية والاستفادة من جهودهم (ربما مؤتمر سنوي لطلاب الدراسات العليا ، ومدرسة صيفية بالتعاون مع آخرين) .
- 2-3 تنمية التواصل وترويج الحوار بين الباحثين والمفكرين والممارسين المهتمين بالتحول الديمقراطي في البلاد العربية .
- 1-2-3 تكوين قائمة أسماء .
- 2-2-3 عقد ورش عمل في مناطق مختلفة .
- 3-2-3 برنامج محاضرات ومناقشات مركزة مع رموز للفكر والعمل .
- 4-2-3 زيارات واتصالات وتوثيق روابط .
- 3-3-3 الشروع في "دراسة مستقبل التحول الديمقراطي في البلاد العربية" .
- 1-3-3 اختيار الأقطار .
- 2-3-3 تحديد نهائي لمنهج الدراسة (مخطط الدراسات القطرية ومخطط الدراسة المجمع) وتوضيح اهدافها ومكانتها في استراتيجية المشروع.
- 3-3-3 المفاضلة بين اسلوب الندوات والأوراق المجزئة ، واسلوب الدراسة الواحدة .
- 4-3-3 التفكير في مدراء مشروعات الدراسات القطرية .
- 5-3-3 تحديد دور محرر الدراسة وعلاقته بإدارة المشروع .
- 6-3-3 تقدير ميزانية الدراسة وكيفية توفيرها .
- 7-3-3 مناقشة الفوائد الجانبية التي تتيحها الدراسة من حيث خلق فهم أفضل لفرص وعقبات التحول الديمقراطي وامكانية الاستفادة منها في نشر الثقافة الديمقراطية .
- 4-3-3 استكمال متطلبات اعداد الرؤية المستقبلية وتوفير مقومات البناء المؤسسي لتعزيز المساعي .

- 1-4-3 الدراسات القطاعية والنوعية .
- 2-4-3 خطوات اعداد وثيقة الرؤية المستقبلية .
- 3-4-3 مستوى الاتصال والتواصل الضروري لوضعها موضع التطبيق .
- 4-4-3 تنمية الامكانيات البحثية والمادية ووسائل نشر الثقافة .
- 3-5 النظر في ادارة المشروع وتنسيق نشاطاته.

#### اولى لمرحلة التأسيس :

- 1-4 المؤسسات ومكانها ووضعها القانوني .
- 2-4 العلاقات بينها .
- 3-4 افق تطورها .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 1993/7/26م

أخي الحبيب رغيد حفظه الله ورعاه

تحية طيبة وسلام وأمنيات من الأعماق بأن يوفق الله أخي في جهوده الخيرة المعطاءة المتواصلة وهمته العالية.

1. بعثت اليك منذ فترة بصيغة معدلة لرسالة التبرعات أخذت فيها بمعظم إقتراحاتك وإحتفظت ببعض جملي ولك الخيار في أن تغير ما تراه في نص الرسالة التي سوف تدعو فيها المعارف والأصدقاء ممن تتوقع تفهمهم لفكرة الوقف وتقدر إستعدادهم للتبرع. أن رسالة التبرع في الوقت الحاضر رسالة شخصية ولكل منا يدخل على ما يراه مناسباً لمخاطبة من يكتب اليه. أما بالنسبة للحساب فلك أن تستخدم نفس الحساب المفتوح في جنيف وهناك حساب آخر بالإسترليني لدى فرع بنك مدلندن في جرسى سوف أوافيك بتفاصيله حال الإنتهاء من تضييب اسم الحساب. كما أنه بإمكانك فتح حساب خاص بإسم الوقف تحت إسمك لدى بنك أو أكثر يفضل أن يكون خارج المناطق الجاضعة للضريبة. وفيما بعد نوحده الحسابات وننظمها لما فيه مصلحة الوقف.

2. أفيدك بأنني أودعت في حساب الوقف لدى البنك العربي في جنيف مبلغ 85381 مارك ألماني حوالي 33 ألف إسترليني وتم استثمار مبلغ 85 ألف منها في وديعة لمدة ستة أشهر تحقق عند نهاية الفترة عائدا قدره 2715 مارك ألماني. وهذا من نصيب المشروع إضافة الى أرباح مبلغ الثمانية عشر ألف جنيه إسترليني المستثمرة في أدونات خريفة بريطانية في جرسى. لذلك يمكنني أن أفيدك أن أصول الوقف الحالي يمكن أن ندر عائدا سنويا يتراوح بين 3000 - 4000 جنيه إسترليني. ومن هنا أرى أن تخطط ميزانية نشاط المشروع للفترة من 1993/7/1م - 1994/6/30م على أساس المبلغ المتاح في حساب المشروع لديك. وحسب ما عرفت منك أنه يوجد في حساب الوقف مبلغ 5 آلاف فتوكل على

